تمام المنة
في الرد على أعداء السنة

تأليف

الجماعة الإسلامية

الطبعة الأولى
١٩٨٨م - ١٤٠٩هـ

الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م

الناشر
الدار السلفية

حولي ـ شارع تونس مقابل محافظة حولي
تلفون: ٢٦١٧٤٢٠
ص.ب.: ٢٠٨٥٧ الصفاة ـ الكويت
الرمز البريدي 13069 الصفاة

بسم الله الرحمن الرحيم

تمام المنة
في الرد على أعداء السنة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهدالله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالا كثيراً ونساء ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً ، يصلح لكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ .

أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

ثم إنـه من نافلة القـول أن نقول إن علم الحـديث وعلم أصـول الفقه من العلوم التي تعـبر عن الأصالـة الإسـلاميـة الحقـة ، فقد تـوصل إليهـا المسلمون دون أن يقتبسوهما من غيرهم ، وهما يشكلان المرتكزات الأساسيـة لطرائق التفكـير والنقد والاستنباط عند المسلمين .

ومما يؤسف له أن هذين العلمين العظيمين قـد آل أمرهمـا عند المتأخرين من علماء المسلمين إلى أن يكونا مادة للاطـلاع فقط ، دون أن يكون لهما أثر في حياتهم العلمية والفكرية .

إن واقع السنة في عصرنا هذا يحتـاج إلى مزيـد عنايـة من مفكـري المسلمـين وعلمائهم ، لأن هنـاك جفـوة أليمـة بـين هدي النبي ﷺ وبين حياة المسلمين في كل المجالات .

وإنها لكـارثة أن لا يشعـر الـواعـون من المسلمـين ـ وهم الآن على أعتاب نهضة إسلامية فتية ـ بضرورة قيام طائفة من المسلمين في كل مكان بمتابعة الجهـود العظيمة التي بذلهـا أسـلافهم في مجال خـدمة السنـة ، خاصـة بعد أن انـطلقت طـاقات ضخمـة من الشباب في مجـالات الاختصـاص وقـد نبغوا فيها وأبدعوا أيما إبداع ، فلماذا لا نجد في علم الحديث من يصـل حاضرنـا اليوم بمـاضينا الفكـري المتألق ؟ لمـاذا لا نجـد في علم الحـديث العـدد الـوافـر الـذي يتمم جهــود

البخـاري وأحمـد بن حنبـل ويحيي بن معـين وابن حجـر وغيرهم ؟

ولقد أصبح الحديث النبوي اليوم مع الأسف مهجوراً ولا يتصدى له من يـدرسه من النـاس إلا للبركة والـوعظ إلا من رحم ربك وقليل ما هم .

إن عـودة الحكم الإسلامي مـرتبط تمـامـاً بعـودة النهضـة العلميـة في مجـال السنـة ، لأنها والقـرآن همـا المصـدران الأسـاسيان للشريعـة ، خـاصـة ونحن في حـاجـة إلى علماء مجتهدين ليفصلوا لنا فيما جد من الحـاجات والأحـوال ، ولا يقع الإجتهاد بدون الدراية التامة بكل ما يتعلق بالسنة وعلومها .

وهذه محاولة من الجماعة الإسلاميـة بجامعـة الاسكندريـة لتبسيط القضايا الهامة المتعلقة بعلم الحديث خـاصة بعـد أن كثرت التساؤلات حـول المصطلحـات الحديثيـة التي يقابلهـا الإخـوة أثنـاء مـطالعتهم لكتب السلف الصـالـح رضي الله عنهم .

وممـا يؤكد الحـاجة إلى مثـل هذا الكتـاب تلك التيـارات الإعـتزالية المبتـدعة التي ظهـرت في الأيام الأخـيرة وتطاولت عـلى الأصل الثـاني لشريعتنـا الغـراء ، وراح بعضهـم يحكـم

عقله في أخبار السنة الثابتة ويشكك فيها ، جاء هؤلاء المرضى ليزيدوا الإسلام غربة بين أهله حاملين معاول التخريب والهدم لسنة رسول الله ﷺ ، ودفع بهم الشيطان ليثير عن طريقهم الجدال والفرقة ، وليشغل بهم المسلمين عن واقعهم الأليم .

لقد تبوأ هؤلاء المكذبون الضالون مقاعد العلم اليوم وراحوا ينفثون سمومهم في قلوب ضحاياهم ممن لم يستضيئوا بنور العلم ، ولم يلجأوا إلى ركن وثيق ، فلعل هذه المحاولة تكون سبباً يقودهم إلى الصراط المستقيم . وإن الإسلام سيظل الصخرة المنيعة التي تتحطم عليها كل أمواج الغي والضلالة ، وهو العملاق الخالد الذي لا يضره تفاهات العقلانيين وتكذيب القرآنيين للسنة ، بل يطؤهم بقدمه ويمضي في طريقه قدما .

وما ضر البحر أمسى ذاخراً
أن ألقى غلام فيه بحجر

وما هؤلاء الضالون المضلون إلا فقاقيع قد تسنح لها الفرصة وتظهر على السطح برهة ، ولكنها سرعان ما تتلاشى كأن لم تكن ، ويبقى دين الله حجة على خلقه ، وسينتصر

الإسلام رغم أنف الجميع (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض) .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجماعة الإسلامية

تعريفات

١ ـ **الحديث** : في اللغة : نقيض القديم ، وهو كلام يحدث منه الشيء بعد أن لم يكن ، وسمي حديثاً كأنما لوحظ فيه مقابلة القرآن حيث إنه كلام الله غير مخلوق ولا محدث ـ وسمي حديثاً أيضاً لأن الحرف فيه يعقب الحرف ، أو لما يحدث من تأثير في قلوب السامعين .

الحديث في المصطلح : هو ما أثر عن النبي ﷺ من قول وفعل وتقرير وصفة .

وهو عند الإطلاق ينصرف إلى ما روي عنه ﷺ بعد النبوة .

مثال القول : (إنما الأعمال بالنيات) ومثال الفعل : (كان لا يدع أربعاً قبل الظهر وركعتين قبل الغداة) رواهما البخاري أما التقرير : فهو ما أقره النبي ﷺ من أفعال صدرت من بعض أصحابه بسكوت منه ، أو هو عدم إنكاره لأمر رآه ، أو بلغة عمن يكون منقاداً للشرع ، مثل إقراره للسيدة عائشة على اللعب بالبنات ، ومثل لعب الحبشة بالحراب في المسجد .

٢ ـ **السنة** : في اللغة هي الطريقة المسلوكة ، وإذا أطلقت تنصرف إلى الطريقة المحمودة مثل (فمن رغب عن سنتي فليس مني) متفق عليه ، ومثل (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، عضوا عليها بالنواجذ) أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح .

السنة عند الفقهاء :

أ ـ ما ثبت عن النبي ﷺ من غير وجوب ، وهي حكم من الأحكام الخمسة (الواجب ـ الحرام ـ السنة ـ المكروه ـ المباح) كصلاة ركعتين بعد المغرب .

ب ـ تقال في مقابلة البدعة أحيانا كقولهم : طلاق السنة كذا ، وطلاق البدعة كذا . . . أما عند المحدثين فهي ترادف الحديث .

٣ ـ **الخبر والأثر** : يستعملان بمعنى الحديث تماماً ـ وهذا ما عليه الجمهور ، ولكن البعض يفرقون فيقولون : الخبر هو ما يروى عن النبي ﷺ نفسه ، والأثر هو ما يروى عن الصحابة من أقوال في الشئون الشرعية والجمهور يسمون هذا خبراً موقوفاً للوقوف به عند الصحابي .

٤ ـ **المتن** : في اللغة هو الظهر ، وسمي به نص الحديث لأنه يشبه الظهر في كونه معتمداً عليه ، والحديث يعتمد عليه لأنه أصل في الاستنباط والتشريع .

٥ ـ **السند** : هو سلسلة أسماء الرواة الذين نقلوا الحديث بالتسلسل واحدا عن واحد ، يبتدىء بشيخ المؤلف وينتهي إلى رسول الله ﷺ ـ وهو في اللغة : المعتمد عليه ويقال للسند (طريق) وقد يقال للطريق (وجه) ، تقول : هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه .

قيمة الإسناد

قال ابن المبارك رحمه الله : (الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) وقال : (بيننا وبين القوم القوائم) يعني الإسناد ، وقال النووي رحمه الله (الإسناد سلاح المؤمن) وقد خصت الأمة الإسلامية بالإسناد والمحافظة عليه ، ولا يمكن لأمة من الأمم أن تسند عن نبيها إسناداً متصلا غير هذه الأمة ، وقد عقد ابن حزم في (الفصل) فصلا في وجوه النقل عند المسلمين فذكر المتواتر ، كالقرآن وما علم من الدين بالضرورة ، ثم المشهور . . . ثم قال : (وليس عند اليهود والنصارى من هذا النقل شيء أصلا) ثم ذكر أن السند بين اليهود وبين نبيهم موسى عليه السلام منقطع (حيث بينهم وبين موسى عليه السلام أزيد من ثلاثين عصراً في أزيد من ألف وخمسمائة عام) وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق وحده فقط ، على أن مخرجه من كذاب قد ثبت كذبه) .

ألقاب علماء الحديث

١ ـ **أمير المؤمنين في الحديث** : أعلى الألقاب ، لم يظفر به إلا الأفذاذ النوادر أئمة هذا الشأن والمرجع إليهم فيه ، كشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري ، وإسحاق بن راهويه ، وأحمد بن حنبل والبخاري والدارقطني وابن حجر العسقلاني رضي الله عنهم .

٢ ـ **الحافظ** : واسع الإطلاق على الأحاديث رواية ودراية ، وعارف للرواة واقف على أحوال شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله .

٣ ـ **المحدث** : من عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال والعالي والنازل ، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون ، وسمع الكتب الستة ، ومسند أحمد وسنن البيهقي ومعجم الطبراني ، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية .

٤ ـ **المسند** : وهو الذي يقتصر على سماع الأحاديث وإسماعها ، من غير معرفة لعلومها ، أو إتقان لها ، وهو الرواية فقط .

الحديث القدسي (أو الإلهي)

١ ـ تعريفه : هو الحديث الـذي يسنده النبي ﷺ إلى الله عز وجل ، فيرويه النبي ﷺ على أنه من كلام الله تعالى .

والقدسي : نسبة إلى القدس ومعناه التنزيه والطهارة .

٢ ـ فائدة : وصف الحديث بالقدسي لا يعني أبداً وصفه بالصحة ، إذ إن الصحة والضعف يعتمد فيهما على السند ، بينما هذا الوصف يتعلق بنسبة الكلام إلى الله تبارك وتعالى .

٣ ـ الحديث القدسي كلام الله بالمعنى ، واللفظ من الرسول ﷺ ، أما القول بأنه كلام الله لفظاً ومعنى فمرجوح غير صحيح لاعتبارات :

منها أنه حينئذ يكون له من الحرمة والقدسية في نظر الشرع ما للقرآن ، فتمتنع روايته بالمعنى إجماعاً ، بينما يجيز الجمهور رواية الحديث القدسي بالمعنى ، وكذلك يجب أن يتعبد بتلاوته وأن يحرم مسه على المحدث ـ لكن العمل بما في الحديث القدسي يحصل بإنزال معناه فقط ، إذ لا يتعبد بتلاوته ولا يتحدى به .

سؤال : كيف يكون المعنى فقط من الله سبحانه والرسول ﷺ في الحديث القدسي يقول (يقول الله تبارك وتعالى . .) .

والجواب : أن المقصود نسبة مضمون الحديث إلى الله لا نسبة ألفاظه ، وهذا كثير في اللغة ، فإنك إذا أردت شرح بيت الشعر تقول : قال الشاعر كذا وكذا . . في شرح البيت ، وأنت تقصد المضمون لا اللفظ ، وقد حكى الله عن نوح وموسى وعيسى وغيرهم في القرآن مضمون كلامهم بالعربية أي بالمعنى لأنهم لم يكونوا يعرفون اللغة العربية مثل (قال : ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى) (قال : يا مريم أنى لك هذا ؟) .

٤ ـ الفرق بين الحديث القدسي والقرآن :

أولا : القرآن كلام الله عز وجل بلفظه ومعناه ، والحديث القدسي كلام الله تعالى فقط واللفظ للرسول ﷺ ـ والحديث القدسي يمثل بترجمة ألفاظ كتاب ما إلى نفس المعنى بلغة أخرى على سبيل الحكاية ، أما القرآن فيمثل بكتاب كلف بتبليغه بنصه دون تصرف ـ والتحدي في القرآن بلفظه ومعناه (فأتوا بسورة من مثله) بخلاف الحديث القدسي الذي أنزل لمجرد العمل به .

ثانيا : القرآن منقول بالتواتر ، وكان يمليه النبي ﷺ فيكتب ويدون في المصاحف ، أما الحديث القدسي فقد نقل معظمه عن طريق الآحاد ، ولذلك فإن فيه الضعيف والحسن والموضوع .

٥ ـ الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي :

سؤال : كيف نفرق بينهما مع العلم بأن الحديث النبوي كثير من معانيه من الله ولفظه من الرسول ﷺ ؟

الجواب : الأحاديث النبوية غير القدسية تنقسم إلى قسمين :

الأول : استنبطه النبي ﷺ بفهمه لكلام الله أو بتأمله في حقائق الكون ، فإن أخطأ النبي ﷺ راجعه الوحي وبين له الحق في ذلك ، كما حدث في أسرى بدر ، وفي صلاته على المنافقين ، وفي الإذن لهم ، وفي قصة الأعمى ابن أم مكتوم رضي الله عنه ، أو يوحي إليه بالصواب ولا يكون هذا الوحي قرآنا .

ويرى بعض العلماء أن النبي ﷺ كان يجتهد في أمور كثيرة ومنها أمور شرعية ، وهذا الذي عليه عامة الأصوليين .

الثاني : قسم تلقي النبي ﷺ مضمونه من الوحي فبينه بكلامه وأسلوبه ، وهذا ـ وإن كان مضمونه من الله ـ إلا أنه أجدر بالنسبة إلى رسول الله ﷺ لأنه هو قائله .

ومهما عز التفريق بين القسمين فإنه لا فائدة عملية له ، لأن الأصل في كل مسلم هو الامتثال لكل ما يصدر منه ﷺ من أي قسم كان ـ إذ إن الوحي يقره على الصحيح من الاستنباط ، وينبهه إلى الخطأ في الاجتهاد ، ولو استطعنا التفريق بين القسمين لسمينا الثاني قدسياً ولكن نتيجة العجز عن ذلك سمينا القسمين باسم ينطبق عليهما وهو (الحديث النبوي) بخلاف الحديث القدسي حيث ينسبه ﷺ إلى الله سبحانه وتعالى (قال الله تبارك وتعالى) .

مكانة الحديث في الشريعة
المطلب الأول

بيان أن السنة وحي من الله تعالى وسوق الأدلة على ذلك :

١ ـ قال الله عز وجل ﴿ **وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى** ﴾ النجم .

والمراد أنه ﷺ منزه أن يصدر نطقه عن هوى ، والتعبير بعن أبلغ من التعبير بالباء لأنه يفيد أن نطقه لا يصدر عن هوى ، فكيف ينطق به ـ ثم قال ﴿ **إن هو إلا وحي يوحى** ﴾ والضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل أي : ما نطقه إلا وحي يوحى وهذا يعم الكتاب والسنة .

٢ ـ روى أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما قالا : إن رجلا من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، أنشدك الله ، إلا قضيت لي بكتاب الله ، وقال الخصم الآخر ـ وهو أفقه منه ـ نعم فاقض بيننا بكتاب الله ، وائذن لي ،

فقال رسول الله ﷺ : (قل) ، قال : إن ابني كان عسيفاً[1] على هذا، فزنى بامرأته ، وإني أخبرت أن على ابني الرجم ، وافتديت منه بمائة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم ، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم ، فقال رسول الله ﷺ : (والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله : الغنم والخادم رد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، واغد يا أنس ـ لرجل من أسلم ـ على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها) قال : فغدا عليها ، فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت) .

٣ ـ وفي الصحيحين عن يعلى بن أمية أنه كان يقول لعمر : « ليتني أرى رسول الله ﷺ حين ينزل عليه الوحي ، فلما كان بالجعرانة ، سأله رجل ، فقال : كيف ترى في رجل أحرم بعمرة في جبته ، بعدما تضمخ بالخلوق[2]، فنظر إليه النبي ﷺ ساعة ثم سكت ، فجاء الوحي ، فأشار عمر بيده إلى يعلى ، فجاء فأدخل رأسه ، فإذا النبي ﷺ محرم يغط ، ثم سرى عنه فقال : « أين

---

(١) عسيفاً : يعني أجيراً .

(١) يعني لطخ نفسه بالطيب حتى كأنه يقطر .

السائل آنفاً » فجيء به ، فقال : « انزع عنك جبتك ، واغسل أثر الطيب ، واصنع في عمرتك ما تصنع في حجك » .

٤ ـ قال الشافعي : أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه « أن عنده كتاباً نزل به الوحي وما فرض رسول الله ﷺ من صدقة وعقول فإنما نزل به الوحي » .

٥ ـ ذكر الأوزا عي أيضاً عن أبي عبيد حاجب سليمان أخبرني القاسم بن مخيمرة حدثني ابن فضيلة قال : قيل لرسول الله ﷺ : سعر لنا، فقال: (لا يسألني الله عن سنة أحدثنها فيكم، لم يأمرني بها، ولكن إسلوا الله من فضله) وابن فضيلة هذا يُسمى طلحة.

٦ ـ وصح عنه ﷺ أنه قال : (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه) وهذا هو السنة بلا شك .

٧ ـ قال ابن القيم رحمه الله تعالى : « أنزل الله سبحانه وتعالى على رسوله وحيين ، وأوجب على عباده الإيمان بهما والعمل بما فيهما وهما الكتاب والحكمة قال الله تعالى ﴿ **وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة** ﴾ وقال تعالى ﴿ **هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم**

آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ﴾ وقال تعالى ﴿ واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ﴾ والكتاب هو القرآن ، والحكمة هي السنة باتفاق السلف ، وما أخبر به الرسول عن الله فهو في وجوب تصديقه والإيمان به كما أخبر به الرب تعالى على لسان رسوله ، هذا أصل متفق عليه بين أهل الإسلام لا ينكره إلا من ليس منهم ، وقد قال النبي ﷺ : (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه) .

٨ ـ وقال الله تعالى : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ فالذكر هو السنة نزلت لتبين للناس ما نزل إليهم من القرآن . والله أعلم .

فائدة السنة من الذكر وهي محفوظة إلى يوم القيامة :

قال الإمام أبو محمد علي بن حزم رحمه الله في « الإحكام » (قال الله عز وجل عن نبيه ﷺ : ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾ وقال تعالى آمراً لنبيه عليه الصلاة والسلام أن يقول : (إن أتبع إلا ما يوحى إلى) وقال تعالى ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر ، وإنا له لحافظون ﴾ وقال تعالى ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ فصح أن

كلام رسول الله ﷺ كله في الدين وحي من عند الله عز وجل ، لاشك في ذلك ، ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزل ، فالوحي كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين ، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون أن لا يضيع منه ، وأن لا يحرف منه شيء أبداً تحريفاً لا يأتي البيان ببطلانه) انتهى ملخصاً وانظر الإحكام (١ / ١٠٩ - ١٢٢) .

ومن ذهب إلى ذلك أيضاً الإمام عبدالله بن المبارك فقد سئل : هذه الأحاديث الموضوعة ؟ فقال : « تعيش لها الجهابذة ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ . وإذا كانت حجة الله على عباده لا تقوم إلا بحفظ رسالته وشرعه ، فإن هذا الحفظ لا يتم إلا بحفظ القرآن والسنة التي تبينه وتشرحه للناس ، فلزم من ذلك لزوماً حتمياً أن يحفظ الله سبحانه وتعالى السنة ، ويتعهد ببقائها ، وعلى هذا تنطبق القاعدة الأصولية الصحيحة القائلة : (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) .

وعن المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما

وجـدتـم فيه من حـلال فأحلوه ، ومـا وجدتـم فيـه من حرام فحرموه ، وإن ما حرم رسـول الله كما حـرم الله ، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ، ولا كل ذي ناب من السباع ، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها ، ومن نزل بقـوم فعليهم أن يقروه ، فإن لم يقروه ، فله أن يعقبهم بمثل قراه) رواه أبو داود والترمذي والحاكم وصححه وأحمد بسند صحيح .

المطلب الثاني

أولا : أقسام السنة :

قال ابن القيم رحمه الله تعالى : « السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون موافقة له من كل وجه فيكون توارد القرآن والسنة على حكم واحد من باب توارد الأدلة .

ثانيها : أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له وهو يشمل تفصيل المجمل ، وتقييد المطلق ، وتخصيص العام .

ثالثها : أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمة لما سكت تحريمه ، انتهى .

مثال القسم الأول :

قله ﷺ (لا يحل مال امريء مسلم إلا بطيب من نفسه) فهو موافق لقوله تعالى ﴿ **ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل** ﴾ .

أمثلة القسم الثاني :

مثال تفصيل المجمل[1] : كان الأمر بالصلاة في القرآن مجملا ﴿ **وأقيموا الصلاة** ﴾ وبينته السنة بالقول والعمل ، وقال النبي ﷺ (صلوا كما رأيتموني أصلي) وكذلك الحج بينته السنة فقال ﷺ : (خذوا عني مناسككم) وكذلك الزكاة والبيوع وأحكام الجنايات ذكرت في القرآن مجملة وبينتها السنة بتفصيل أحكامها تفصيلا لا يدع موضع إبهام من بعده .

مثال تقييد المطلق : تقييد الوصية الواردة في آيتي المواريث الحادية عشرة والثانية عشرة من سورة النساء بقوله ﷺ (لا وصية لوارث) .

مثال تخصيص العام : قوله تعالى ﴿ **يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين . .** ﴾ إلخ آيات المواريث فهي ألفاظ عامة خصصت بدليل لفظي مستقل مقارن في الزمن هو قوله ﷺ : (لا

(١) المجمل : هو الذي ينطوي في معناه على عدة أحوال وأحكام قد جمعت فيه ، ولا يمكن معرفتها إلا بمبين .

ميراث لقاتل) وخصص بقوله ﷺ : (لا يرث أهل ملتين شيئا) . أخرجه أبو داود وابن ماجه والإمام أحمد وقال عنه الألباني في صحيح ابن ماجه حسن صحيح

ومثاله أيضا تخصيص الظلم الوارد في قوله تعالى ﴿ **الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون** ﴾ فهم بعض الصحابة أن الظلم هنا عام وقالوا (أينا لم يظلم ؟) فقال لهم الرسول ﷺ : (ليس بذاك إنما هو الشرك) .

أمثلة القسم الثالث :

عقد الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى فصلا طويلا استغرق أكثر من مائة صفحة في كتابه (أعلام الموقعين ج٢) أورد فيه أمثلة من العبادات والأحكام التي جاءت بها السنة دون القرآن ، والتي لو تركها الناس لما كان هناك إسلام ، ومن أمثلتها :

١ ـ جاء القرآن بجلد الزاني ، وزادت السنة تغريبه .

٢ ـ أمرت الآيات بالصوم والصلاة ، ومنعت السنة صحة ذلك من الحائض .

٣ ـ أوجبت السنة الكفارة على من جامع في نهار رمضان .

٤ ـ ثبت القضاء بالشاهد واليمين ، والقرآن يطالب بالشاهدين .

٥ ـ حرم الرسول ﷺ أكل الحمر الأهلية .

٦ ـ نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة .

٧ ـ نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المرأة على عمتها أو خالتها .

٨ ـ أين في القرآن : المسح على الخفين مع ثبوته عن النبي ﷺ ؟

٩ ـ القرآن ينص على أن العين بالعين ، والحديث المتفق عليه يقول : (لو أن امرءاً اطلع عليك بغير إذن فحذفته بحصاة ففقأت عينه ما كان عليك جناح) وفي مسلم (من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفقأوا عينه) .

١٠ ـ روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال (فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، على العبد والحر ، والذكر والأنثى ، والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) أخرجه الشيخان .

قال ابن القيم . رحمه الله تعالى : « بل أحكام السنة التي

ليست في القرآن إن لم تكن أكثر منها لم تنقص عنها ، فلو ساغ لنا رد كل سنة زائدة كانت على نص القرآن لبطلت سنن رسول الله ﷺ كلها إلا سنة دل عليها القرآن ، وهذا هو الذي أخبر النبي ﷺ بأنه سيقع ولا بد من وقوع خبره » انتهى .

وأخيراً ثبت عن ابن مسعود رضي الله عنه أن امرأة جاءت إليه ، فقالت له (أنت الذي تقول : لعن الله النامصات والمتنمصات ، والواشمات . .) الحديث قالت : فإني قرأت كتاب الله من أوله إلى آخره ، فلم أجد فيه ما تقول ! فقال لها : إن كنت قرأتيه لقد وجدتيه ، أما قرأت ﴿ **وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا** ﴾ قالت : بلى ، قال ؛ فقد سمعت رسول الله ﷺ يقول : (لعن الله النامصات . .) الحديث متفق عليه .

ثانيا : وجوب طاعة الرسول ﷺ :

١ ـ قال الله عز وجل ﴿ **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر** ﴾ والرد إلى الله هو الرجوع إلى كتاب الله ، والرد

إلى الرسول هو الرجوع إليه ﷺ في حياته ، وإلى حديثه بعد مماته .

٢ ـ وقال الله تعالى ﴿ **فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم** ﴾ .

٣ ـ وقال الله تعالى ﴿ **من يطع الرسول فقد أطاع الله** ﴾ .

٤ ـ وقال تعالى : ﴿ **وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا** ﴾ .

٥ ـ وقال عز وجل ﴿ **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما** ﴾ إلى آيات أخر كثيرة .

أما الأحاديث :

٦ ـ فمنها ما رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : (كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى) قالوا : يا رسول الله ومن يأبى ؟ قال: (من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى) .

٧ ـ ومنها ما رواه أبو داود والترمذي عن العرباض بن سارية قال : وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة ، وجلت منها

القلوب ، وذرفت منها العيون ، فقلنا : يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا ، قال : (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي ، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة) قال الترمذي : حسن صحيح .

٨ـ ومنها ما رواه العرباض بن سارية عن النبي ﷺ قال : (أيحسب أحدكم متكئا على أريكته قد يظن أن الله لم يحرم شيئاً إلا ما في هذا القرآن ؟ ألا وإني قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء إنها لمثل هذا القرآن أو أكثر) جزء من حديث أخرجه أبو داود وابن عبدالبر وحسنه الألباني .

ثالثا : طاعة الصحابة رضي الله عنهم لرسول الله ﷺ وفيه أدلة كثيرة لا نطيل بذكرها فنقتصر على بعضها :

١ ـ أخرج البخاري عن عائشة قالت : لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبدالرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر .

٢ ـ وأخرج الشيخان من طريق ابن شهاب عن عبدالله ابن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام فلما جاء سرغ [١]) بلغه أن الوباء قد وقع بالشام ، فأخبره عبدالرحمن بن عوف أن النبي ﷺ قال : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً ، فرجع عمر من سرغ لما بلغه حديث عبدالرحمن بن عوف .

٣ ـ وأخرج الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : (لا تمنعوا النساء بالليل من المساجد) فقال بعض بني عبدالله بن عمر : والله لا ندعهن يتخذنه دغلا ، فضرب ابن عمر صدره وقال : أحدثك عن رسول الله ﷺ وأنت تقول ما تقول ؟ قال الشافعي : ولا أعلم من الصحابة ولا من التابعين أحداً أخبر عن رسول الله ﷺ إلا قبل خبره وانتهى إليه ، وأثبت أن ذلك سنة .

٤ ـ أخرج الشيخان عن عابس بن ربيعة قال : « رأيت عمر

---

(١) سرغ : قرية بوادي تبوك عن طريق الشام .

بن الخطاب رضي الله عنه يقبل الحجر ـ يعني الحجر الأسود ـ ويقول : أعلم أنك حجر ما تنفع ولا تضر ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك » .

٥ ـ وقال خالد بن أسيد لعبدالله بن عمر : إنا نجد صلاة الحضر وصلاة الخوف في القرآن ولا نجد صلاة السفر في القرآن فقال له ابن عمر : « يا ابن أخي إن الله عز وجل بعث إلينا محمداً ﷺ ولا نعلم شيئاً وإنما نفعل كما رأينا محمداً ﷺ يفعله .

رابعا: أقوال العلماء والأئمة في الاحتجاج بالسنة :

١ ـ قال أبو حنيفة : (إذا صح الحديث فهو مذهبي) (إذا قلت قولا يخالف كتاب الله وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قولي) .

٢ ـ قال الإمام مالك : (إنما أنا بشر أخطىء وأصيب فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه ، وكل مالم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه) (ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ)

٣ ـ وقال الشافعي : (ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة رسول الله ﷺ وتغرب عنه ، فمهما قلت من قول ، أو

أصلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت ، فالقول ما قال رسول الله ﷺ وهو قولي) وقال : (أجمع المسلمون على أن مَن استبان له سنة عن رسول الله ﷺ لم يحل له أن يدعها لقول أحد).

٤ ـ الإمام أحمد : (من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة) وقال (وإنما الحجة في الآثار) .

٥ ـ قال بعض الأصوليين : (إن حجية السنة ضرورية دينية لا يخالف في ذلك إلا من لاحظ له في دين الإسلام) .

فظهر بهذا كله أن السنة الصحيحة حجة يجب العمل بها وهي الأصل الثاني بعد القرآن مباشرة ، ومن أنكر حجيتها كان خارجاً عن الإسلام لإنكاره مقتضى الدليل القطعي لكن ذلك بالنسبة للسنة في جملتها لأنها ليست كالقرآن في طريق النقل ، فنشأ عن ذلك تفرقة العلماء بين بعض السنة وبعضها الآخر في قبولهم لها ، والاعتماد عليها وفي تكفير منكر بعضها دون البعض الآخر ، لأنه تبين أن منها ما نقل كالقرآن بالتواتر ومنها ما دون ذلك والله الموفق .

المطلب الثالث
الحركات الهدامة المعادية للسنة

ومع هذا البيان الواضح لحجية السنـة فقد شـذت طائفـة ممن ينتسبون إلى الإسلام وهي التي تنبـأ النبي ﷺ بظهـورها وأنكرت حجية السنة وقالوا: حسبنا كتاب الله فما وجدنا فيـه من حلال أحللناه وما وجدناه فيه من حـرام حرمنـاه وذهبت طـائفة أخـرى إلى القول بـأن السنـة لا تقبل إلا إذا وافقت القرآن، وهو في معنى قـول الطائفـة السابقـة لأنها إذا وافقته يكـون الدليـل على الحقيقـة هو القـرآن، فالعمـل بها عمـل بـالقرآن، فليـزم عليه إهـدار السنة كلهـا ولكن هذا إهـدار مقنع خبيث النية سيء الطوية .

وانطلقت فئات أخـرى مغرضـة تشكك في صـدق بعض الصحابة وتطعن بهم الطعن الفـاحش، وممن استهدف منهم الصاحبي الجليل راوية الإسلام أبو هريرة رضي الله عنه .

هذا وإن الحركـات الهدامـة المعاديـة للإسـلام استهدفت السنة تحاربهـا وتشكك فيهـا، وقد اتخـذت ذلك سـلاحاً من أسلحتهـا المتعددة، تـريد القضـاء على الإسـلام أو تحـريفـه

وتشويهه ﴿**يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره**﴾. ومن العجيب أن نحتاج إلى توضيح مكانة السنة في الشريعة، وهل الشريعة في أصولها إلا هذا الكتاب المنزل وتلك الأسوة الحسنة في حياة الرسول وأقواله؟ وهل في عالم الأفكار والعقائد والنبوات التي عرفتها البشرية منذ أقدم العصور حتى الآن فكرة واحدة تنحي منها طائفة من أقوال صاحبها!؟

إنه المكر للإسلام، والكيد له، والافتراء عليه، حتى تتشوه معالمه، لقد ادعى هؤلاء الهدامون أنهم ليسوا بحاجة إلى السنة، وأنه لا مكان لها في مصادر الشريعة، وأن القرآن وحده كاف، وزعموا أن ما كان يصدر عن النبي ﷺ من أقوال سواء صحت عنه أم لم تصح تدبير مؤقت للمجتمع يومذاك إلى آخر هذه المزاعم الباطلة. وتعليل هذا الكيد الحقير ميسور إذ أن هذه الحركات الهدامة المعادية ما كان لها أن تنال من القرآن ولا أن تثير حوله الشكوك، فلقد كان إعجازه سوراً شامخاً حال بين هؤلاء الحاقدين الموتورين وبين ما يريدون ولذلك فقد ظنت هذه الحركات الحمقاء أنها تستطيع أن تجد بغيتها في الحديث، فانطلقت بعض فئاتها المسعورة بهذه الدعاوى الزائفة التي لا تقف على قدميها أمام الحجة

الساطعة والنقاش العلمي السليم .

ثم نقول لأعداء السنة المشككين فيها: (بدل أن تطعنوا في كل الأحاديث بالجملة خصوصا وادرسوا إن كنتم مخلصين، تأتونا بمجموعة تقيمون الدليل فيها على عدم صدق نسبتها إلى النبي ﷺ، أما أن تلقوا القول على عواهنه، وتثيروا الغبار في الجو كله، فإن ذلك يدل على فساد المقصد وسوء الطوية، ويثبت أنكم لا تريدون للإسلام عزلاً ولا لأحكامه تقريراً وتثبيتاً).

قال الإمام ابن حزم في (الإحكام):

(ولو أن امرأ قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر، لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حد للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال).

ولكن عظمة الإسلام التي حطمت كل العقبات، وصمدت أمام كل العاديات، ستصون برعاية الله وعنايته وحفظه وتأييده هذا الإسلام، وسيبقى على وجه الدهر منارة خالدة تبدد ظلمات الجهل والإنحراف والضلال **﴿يريدون**

ليـــطفئـوا نـــور الله بـأفـــواههم والله متم نـوره ولـــو كـــره الكافرون﴾ ﴿والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾.

دعاة الفتنة والقسم الثالث من السنة

هذا ومما يجدر الإشارة إليه نصيحة للمسلمين التحذير من دعاة الفتنة الذين ظهروا في الأزمنة المتأخرة ينكرون هذا القسم من السنة. وعلى رأسهم رجل ضال مضل ـ نسأل الله أن يهدينا وإياه ـ ليس له من العلم باع، ولا من الفقه نصيب، ومع ذلك فهو يقدم نفسه على جميع أئمة الإسلام سواء منهم السلف أو الخلف رضي الله عنهم جميعاً، وقد وضع هذا الرجل كتباً أذاعها بين الناس يكذب فيها الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ، ويركز في حملته على صحيح البخاري، باعتباره أصح كتب الحديث.

وقد تطاول هذا الرجل على الله عز وجل وعلى رسول الله ﷺ وعلى أصحابه رضوان الله عليهم وخاصة أبي هريرة رضي الله عنه حيث سبه واتهمه بالكذب على رسول الله ﷺ وهمز وغمز ولمز في عدالته رضي الله عنه، بل قد كذب أموراً متواترة مثل رؤية أهل الجنة لله سبحانه وتعالى في الآخرة (تشبه في هذا بالمعتزلة والإمامية والجهمية وبعض الخوارج)، وكذلك المعراج النبوي (تشبه في هذا بمشركي قريش)، وكذب حدَّ رجم الزاني المحصن (تشبه في هذا بالخوارج

وبعض المعتزلة) وكذب أحاديث انشقاق القمر، وكذب نزول عيسى عليه السلام آخر الزمان وقتله الدجال (تشبه في هذا بالقاديانية)، وكذب حديث الشفاعة ووصفها بأنها وهمية (تشبه في هذا بالخوارج)، وأنكر أن تكون السنة وحياً كالقرآن، وأنكر النسخ في القرآن (تشبه في هذا باليهود)، وأنكر القراءات المتواترة في القرآن، وأنكر جميع المعجزات المادية للنبي ﷺ - هذا فيما يتعلق بالأمور المتواترة، أما الأحاديث الصحيحة الأخرى فإن هذا الرجل يكذب بكل الأحاديث القدسية، ويجحد أي سنة لم ترد في القرآن، ويعتقد بعقيدة القدرية، ويكذب أي صفة من صفات الله وردت في السنة ولم ترد في القرآن، وهو ينفي حقيقة يأجوج ومأجوج وحقيقة المسيح الدجال، وينكر حقيقة السحر، ويطعن في بعض الصحابة، ويحكم العقل في تفسير القرآن وفي قبول السنة متشبهاً بالمعتزلة، إلى أحاديث أخرى صحيحة ثابتة بشهادة علماء الإسلام رضي الله عنهم جميعاً، ويرفض الرجوع إلى العلماء لفهم الكتاب والسنة، ويستند في كل هذا إلى شبهات باطلة لا يقبلها أي إنسان عاقل، وسبحان الله العظيم: لا يوجد أي حديث من عشرات الأحاديث التي يكذبها هذا الرجل إلا وتثبت صحتها من

حيث النقل ومن حيث العقل الصريح أيضاً بعد البحث والتحقيق، ولا يوجد في كتبه حديث واحد صحيح يخالف العقل الصريح ولكن الأمر كما قالوا:

وكم من عائب قولا صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

ومن آيات الله سبحانه وتعالى الباهرة وحجته القاهرة أهل الزيغ والبدع أن هذا الرجل لا يحتج بدليل على مسألة إلا وكان في نفس الدليل ما يرد عليه، وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية حيث يقول:

(أنا ألتزم أنه لا يحتج مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله، إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله).

وأخيرا فإنا نورد بعض النقول رداً على هذه البدعة النكراء:

١ ـ أخرج أبو داود والترمذي عن المقدام بن معدي كرب عن رسول الله ﷺ أنه قال: (يوشك أحدكم أن يقول: هذا كتاب الله ما كان فيه من حلال أحللناه، وما كان فيه من

٢ ـ وقال الإمام أحمد رضي الله عنه: (من ردّ حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة).

٣ ـ وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه (إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، وتفلتت منهم أن يعوها، واستحيوا حين سئلوا أن يقولوا: لا نعلم، فعارضوا السنن برأيهم فإياكم وإياهم) وقال أيضا: (سيأتي قوم يجادلونكم بشبهات القرآن، فخذوهم بالحديث، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله).

٤ ـ وقال أيوب السختياني. (إذا حدثت الرجل بسنة فقال: دعنا من هذا واجبنا عن القرآن، فاعلم أنه ضال).

٥ ـ ومن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال: (سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سنناً الأخذ بها تصديق لكتاب الله تعالى، واستكمل لطاعته، وقوة على دين الله تعالى، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها ولا النظر فيما خالفها، من اهتدى بها هدي، ومن استنصر بها نصر، ومن تركها واتبع غير سبيل المؤمنين، ولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم، وساءت مصيراً).

تدوين السنة

١ ـ يتردد على ألسنة بعض العامة، ويروج لذلك نفر من المغرضين، أن السنة لم تدون إلا بعد مضي قرن من الزمان، ويعتمدون في ذلك على أدلة واهية لا حجة لهم بها، فهم يدعون أن الحديث لم يكتب لأن العرب أمة أمية، ولأن الرسول ﷺ نهى عن كتابة الحديث .

الجواب عن الشبهة الأولى:

أن أمية العرب أمر حقيقي واقعي دلت عليه النقول الكثيرة، ولكن هذا الوصف بما كان للغالب ولا يقدح في وصفه وجود أناس يقرأون ويكتبون، وهم قلة بالنسبة إلى أمة العرب، ومن الشعراء الجاهليين من كان قارئا وكاتبا ، ومن المعلوم الشائع أن كتبة الوحي كانوا أربعين، ويبدو أن مكة كانت أحسن حالا من غيرها، يدلنا على هذا ما جرى لأسرى بدر من أهل مكة عندما كان فداؤهم أن يُعلم كل واحد منهم عشرة من أولاد المسلمين.

وعليه فإن هذه الشبهة واهية، وإلا فكيف أجمع المسلمون على أن القرآن كتب عند نزوله؟

الجواب عن الشبهة الثانية :

المسلمون لم يدونوا الأحاديث في بادىء الأمر امتثالا لما رواه أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: (لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه) رواه مسلم، وقد كان هذا بادىء الأمر لكيلا يختلط القرآن بالحديث، وهم حديثو عهد بالقرآن وأسلوبه، ولكن لما شاع القرآن بين المسلمين صاروا يتلونه ليل نهار، ويحكمونه في حياتهم العملية ويقيمون عليه دولتهم نسخ ذلك النهي بأحاديث دلت على الإباحة وهذا ما صححه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى .

وأجاب البعض بأن النهي كان لعامة الناس، أما من وثق الرسول ﷺ بضبطه ودقته وعدم خلطه بين القرآن والحديث فقد أذن له في كتابة السنة، وذلك كابن عمرو رضي الله عنهما .

وهناك من يؤول حديث النهي بأن المنع هو من كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط به .

أما الأحاديث التي نسخت حديث أبي سعيد ودلت على الإباحة :

(أ) فمنها ما رواه البخاري ومسلم من أن أبا شاه اليمني التمس من رسول الله ﷺ أن يكتب له شيئاً مما سمعه من خطبته عام فتح مكة فقال ﷺ: (اكتبوا لأبي شاه).

(ب) ومنها ما رواه البخاري عن أبي هريرة قال: (ليس أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبدالله بن عمر فإنه كان يكتب ولا أكتب).

(جـ) ومنها ما رواه أبو داود، والحاكم، وغيرهما عن عبدالله ابن عمرو قال: قلت لرسول الله ﷺ: يا رسول الله أفأسمع منك الشيء فأكتبه؟
قال: (نعم)، قال عبدالله: في الغضب والرضا؟ قال ﷺ: (نعم فإني لا أقول إلا حقاً).

(د) ومنها ما روى أنه ﷺ قال في مرض موته (ائتوني بكتاب أكتب لكم، لا تضلوا بعده أبداً).

ولو تأملنا هذه الأحاديث لوجدناها متأخرة في الزمن فأبو هريرة رضي الله عنه أسلم سنة سبع من الهجرة، وحديث أبي شاه كان في السنة الثامنة.

أضف إلى هذا استقرار العمل بين أكثر الصحابة والتابعين على كتابة الحديث، ثم اتفاق الأمة بعد ذلك على

جوازها، فكل هذا يدل على نسخ حديث أبي سعيد .

(٢) التدوين في عصر الخلفاء الراشدين:

استمر الخلفاء الثلاثة الراشدون مع عدد من الصحابة يتورعون عن كتابة الأحاديث، وعلل عمر ذلك بأنه خشي أن ينشغل الناس عن القرآن، ولقد شغل الخلفاء الثلاثة بكتابة المصحف حتى أنجز ذلك عثمان رضي الله عنه، وكان رأي كثير من الصحابة جواز كتابة السنة ومن أشهرهم علي وأنس وعبدالله بن عمرو وعبدالله بن عمر وغيرهم رضي الله عنهم جميعاً.

(٣) عصر التابعين ومن بعدهم

رغم كراهة نفر منهم كتابة الحديث متأثرين بحديث أبي سعيد رضي الله عنه وبواقع بعض الصحابة الذين كانوا يشاركونهم الرأي ، إلا أنه حدث في هذا العصر أمران جعلا جمهور التابعين يرضون بكتابة الحديث ويتراجع الممتنعون عن رأيهم :

الأول : تبني الدولة موضوع كتابة الحديث ، فقد قام الخليفة الصالح العادل عمر بن عبدالعزيز بالعزم على تدوين

السنة ، قال البخاري في « صحيحه » في كتاب العلم :

(وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى أبي بكر بن حزم انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه ، فإني خفت دروس العلم ، وذهاب العلماء) وهذا طبيعي نظراً لاتساع الفتوح الإسلامية ، والفتوح وقودها الرجال .

وميزة التدوين في هذا العصر أن الحديث كان ممزوجاً غالباً بأقوال الصحابة وفتاوي التابعين كما في (موطأ مالك) .

(٤) العصر الذهبي لتدوين السنة

بعد انقضاء عصر التابعين عني العلماء بإفراد أحاديث النبي ﷺ وحدها وتجريدها من الفتاوي وأقوال الصحابة والتابعين فكانت كتب عديدة في السنة ، وكان منها المسانيد وهي كتب تورد الأحاديث خالية من فتاوي العلماء وهي مرتبة على حسب أسماء رواتها من الصحابة ، وأول المسانيد مسند أبي داود الطيالسي وأوفاها مسند الإمام أحمد .

ولكن ما إن جاء القرن الثالث الذي يعتبر العصر الذهبي لتدوين السنة حتى نبغ جهابذة أفذاذ وعلماء عمالقة أصحاب طاقات ضخمة ، وقفوا حياتهم وجهودهم على طلب السنة ،

والرحلة من أجلها ، يحفظون ويكتبون ، نعد منهم البخاري ومسلماًوالترمذي وأبا داود والنسائي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأمثالهم رضي الله عنهم جميعاً وجزاهم عن الإسلام والسنة خيراً .

فائـدة

قال الشيخ محمد ناصر الألباني في مقدمة تحقيقه لكتاب (إقتضاء العلم العمل) للخطيب البغدادي :

(قد يقول قائل : إذا كان المؤلف بتلك المنزلة العالية في المعرفة بصحيح الحديث ومطروحه ، فما بالنا نرى كتابه هذا وغيره من كتبه قد شحنها بالأحاديث الواهية ؟

والجواب : أن القاعدة عند علماء الحديث أن المحدث إذا ساق الحديث بسنده ، فقد برئت عهدته منه ، ولا مسئولية عليه في روايته ، ما دام أنه قد قرن معه الوسيلة التي تمكن العالم من معرفة ما إذا كان الحديث صحيحاً أو غير صحيح ، ألا وهي الإسناد .

نعم ، كان الأولى بهم أن يتبعوا كل حديث ببيان درجته من الصحة أو الضعف ، ولكن الواقع يشهد أن ذلك غير ممكن

بالنسبة لكل واحد منهم وفي جميع أحاديثه على كثرتها لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن ، ولكن أذكر منها أهمها وهي أن كثيراً من الأحاديث لا تظهر صحتها أو ضعفها إلا بجمع الطرق والأسانيد ، فإن ذلك مما يساعد على معرفة علل الحديث ، وما يصح من الأحاديث لغيره ، ولو أن المحدثين كلهم انصرفوا إلى التحقيق وتمييز الصحيح من الضعيف لمااستطاعوا ـ والله أعلم ـ أن يحفظوا لنا هذه الثروة الضخمة من الحديث والأسانيد ، ولذلك انصبت همم جمهورهم على مجرد الرواية إلا فيما شاء الله وانصرف سائرهم إلى النقد والتحقيق، مع الحفظ والرواية وقليل ما هم (ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات) انتهى .

وضع الحديث

(١) متى بدأ الوضع ؟

بدأالوضع في زمن الفتنة التي كانت بين علي ومعاوية رضي الله عنهما ـ وأول من بدأ بالوضع الشيعة ، ثم جاراهم بذلك جهال أهل السنة ، وأول الموضوعات كان في الفضائل حيث وضع الرافضة الأحاديث في فضل أهل البيت ، وعارضهم جهال أهل السنة بفضائل معاوية وبفضائل الشيخين ، وقد أغناهما الله وأعلى مرتبتهما عنها .

والصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول مبرأون من الوضع وذلك لشدة خوفهم من الله عز وجل وهذا ما تدل عليه النصوص والأخبار التاريخية العديدة ، ولأن الكذب من سمات الجبان ومن المتواتر أنهم رضي الله عنهم كانوا في غاية الشجاعة ، والجرأة والإقدام .

وكان الوضع في عصر التابعين ، وقد ذكر في متأخريهم وكانت العراق هي البيئة التي كان فيها الوضع لأنها موطن الشيعة وقال الزهري : (يخرج الحديث من عندنا شبراً فيرجع إلينا من العراق ذراعاً) .

(٢) ـ عوامله وأسبابه :

بواعث الوضع عديدة وأهمها :

(أ) الخلافات السياسية : فقد انقسم المسلمون بعد الفتنة إلى فئات ومذاهب ، قال شريك بن عبدالله : (أحمل عن كل من لقيت إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا) وقال حماد بن سلمة (حدثني شيخ لهم ـ يعني الرافضة ـ قال كنا إذا اجتمعنا استحسنا شيئاً جعلناه حديثاً) ومن أمثلة ما وضعه الرافضة : (أخذ ﷺ بيد علي بمحضر من الصحابة كلهم وهم راجعون من حجة الوداع ، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع ، ثم قال : هذا وصيتي وأخي ، والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا) .

وقد فعل المتعصبون لمعاوية رضي الله عنه والأمويين شيئاً من ذلك وإن كانت دائرة الوضع عندهم أقل من الرافضة .

أما الخوارج فيبدو أنهم لم يكونوا يتعمدون الكذب ، وربما كان فيهم من يكذب دون أن يشعر ، لاسيما إن وجدوا حديثاً يتناسب مع مذهبهم وآرائهم ـ وقال بعض العلماء إنهم لم يكونوا يكذبون ، ويذهب آخرون إلى أنهم لم يكونوا يكثرون من الكذب .

حدث ابن لهيعة قال : (سمعت شيخاًمن الخوارج تاب ورجع وهو يقول : إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً) .

(ب) الزنادقة : وقد حملهم حقدهم على الكيد للإسلام ، فلم يستطيعوا أن يتعرضوا للقرآن ، فعمدوا إلى العبث بالسنة يزيدون وينقصون ويبدلون ، وقيض الله عز وجل من العلماء الربانيين من فضحهم ، وحفظ السنة من كيدهم ، وقد كانوا يتسترون بالتشيع أحياناً ، وبالزهد والتصوف أحياناً ، وبالفلسفة والحكمة أحياناً ، كقولهم : (النظر إلى الوجه الجميل عبادة) ومثل قولهم (ينزل ربنا عشية عرفة على جمل أورق ، يصافح الركبان ، ويعانق المشاة) .

(جـ) التعصب للجنس والقبيلة والبلد والمذهب :
مثل : (إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية ، وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية) وضعه شعوبي فارسي ـ ومثل : (يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس* أضر على أمتي من إبليس ، وسيكون في أمتي

* هو الإمام الشافعي رضي الله عنه .

رجل يقال له أبو حنيفة النعمان هو سراج أمتي (وهذا من التعصب للمذهب .

(د) الإغراب في القصص والرغبة في الوعظ والتأثير فيه :
كان يقوم أناس لا يخافون الله بمهمة الوعظ والقصص في بعض الأحيان ، وهم لا يستطيعون أن يحوزوا على إعجاب الناس ، ولا أن يؤثروا عليهم إلا بما يخترعون من أحاديث وما يلفقون من آثار ، والعامة أبداً مولعون بالغريب من الحديث ، فكان هذا مشجعاً لهم على أن يغرقوا في الإغراب قال مسدد : سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول : كنت عند شعبة ورجل يسأله عن حديث فامتنع ، فقلت لم لا تحدثه ؟ قال : هؤلاء قصاص يزيدون في الحديث) ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك القصة التالية : (صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين بمسجد الرصافة ، فقام بين أيديهم قاصٌ فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، قالا : حدثنا عبدالرزاق عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ(من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب ، وريشه من مرجان واستمر يذكر فيه نحوا من عشرين ورقة ، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى ، ويحيى ينظر إلى

أحمـد ، فقال : أنت حـدثت بهـذا ؟ فقـال : والله مـا سمعت بهذا إلا الساعة ، فلما انتهى أشار له يحيى فجاء متوهما نوالا ، فقال له يحيى : من حدثك بهذا ؟ فقال : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، فقال يحيى : أنا يحيى وهذا أحمد ، ما سمعت هذا قط في حديث رسول الله فإن كان ولابد فعن غيرنا ، فقال القاص : أليس في الـدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين) .

(هـ) الجهل الذي يحمل على وضع الحديث للترغيب في بعض الشئون الدينية:

وهذا ما أقدم عليه بعض الجهلة من الـزهاد والعبـاد الصالحين رغبة منهم في الخير ـ قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي : من أين لك عن عكرمـة عن ابن عبـاس في فضائـل القرآن سـورة سورة ، وليس عنـد أصحـاب عكرمـة هـذا ؟ قـال : (إني رأيت النـاس أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة و مغازي ابن اسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة) .

(و) النفاق لبعض الحكام : من قبل قوم باعوا دينهم بعرض من الدنيا قليل ، فتقربوا للحكام والأمراء بما يوافق أهواءهم

فيضعون من الأحاديث ما يكون في خدمة الحكام إرضاء لهم ونصراً لأغراضهم السياسية .

(ز) عوامل أخرى : مثل الانتصار لفتوى أو الترويج لنوع من المأكل أو الطيب أو الثياب ، ومنها : غفلة المحدث ، واختلاط عقله في آخر حياته أو التكبر عن الرجوع إلى الصواب بعد استبانة الخطأ لسهو مثلا .

(٣) دلائل الوضع

وضع العلماء قواعد لمعرفة الحديث الموضوع وهي قسمان :

(الأول) علامات الوضع في السند :

أ ـ أن يكون راويه كاذباً (والكذابون معروفون وقد أُلفت بأسمائهم وأحوالهم كتب) .

ب ـ أن يعترف الراوي بوضعه كما صنع نوح بن أبي مريم .

جـ ـ أن يروي الراوي عن شيخ لم يثبت لقياه له ، أو ولد بعد وفاته ، أو كان في مكان آخر ما وصل أحدهما إليه .

د ـ علامات أخرى : مثل أن يستفاد الوضع من حال الراوي كما قيل إن الحديث الموضوع (الهريسة تشد الظهر)

وضعه محمد بن الحجاج اللخمي وكان يبيع الهريسة أو الحديث الموضوع (إذا أُتي أحدكم بالطيب فليصب منه ، وإذا أُتي بالحلواء فليصب منها) اتهم بوضعه فضالةبن حصين وكان عطاراً اتهم بوضع هذا الحديث لينفق العطر .

(الثاني) علامات الوضع في المتن :

أ ـ ركاكة الأسلوب بحيث لا يتفق مع كلام من أوتي جوامع الكلام صلى الله عليه وآله وسلم وهو أبلغ من نطق بالضاد ، وكذا اشتمال الحديث على خطأ لغوي أو لحن .

ب ـ فساد المعنى بأن يكون الحديث مخالفاً لبدهيات العقول من غير أن يمكن تأويله مثل (إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاًوصلت عند المقام ركعتين) وبأن يكون في نفسه باطلا تدل وقائع الأيام على بطلانه مثل حديث : (إن الأمر إذا جاء لبني العباس بقي فيهم حتى يسلموه المسيح) أو يكون مخالفاً للحس والمشاهدة مثل (الباذنجان شفاء من كل داء) ومثل (الباذنجان لما أكل له) فإن الفقير لو أكله لم يصر غنياً ، والجاهل لو أكله لا يصير عالماً .

جـ ـ مخالفته لمقصد من مقاصد الشريعة أو هدف أو قاعدة من قواعدها : مثل (خيركم بعد المائتين من لا زوجة له ولا ولد) فحفظ النسل من مقاصد الشريعة .

د ـ اشتماله على سخافات يصان عنها العقلاء :

مثل (الديك الأبيض حبيبي ، وحبيب حبيبي جبريل) ومثل (لو كان الأرز رجلا لكان حليما ، ما أكله جائع إلا شبع) .

هـ ـ مخالفته لصريح القرآن أو هو متواتر الحديث :

مثل (ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء) مخالف لقوله تعالى ﴿ **ولا تزر وازرة وزر أخرى** ﴾ ومثل (إذاحدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أولم أحدث) فإنه مخالف للحديث المتواتر : (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) .

و ـ أن يتضمن تأييد نحلة مبتدعة أو مذهب سياسي : كالأحاديث التي تتحدث عن الإرجاء .

ز ـ مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة : مثل ما ذكره الذهبي عن أبي رافع قال : (نزل ﷺ خيبر ونزلت معه فدعا بكحل

اثمد فاكتحل به في رمضان وهو صائم) . قلت (أي الذهبي) هذا باطل فإن نزوله ﷺ على خيبر كان في أول سنة سبع ، فأين رمضان ؟ .

ح ـ اشتماله على مجازفات في الوعد والوعيد من أجل أفعال صغيرة :

مثل (من صلى الضحى أعطي ثواب سبعين نبياً) ومثل (من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان ، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له) .

ط ـ أن يتضمن الحديث أمرا من شأنه أن تتوافر الدواعي على نقله ولا ينقله إلا واحد مثل حديث غدير خم وفيه التوصية بعلي رضي الله عنه خليفة .

(٤) حكم رواية الحديث الموضوع

اتفقوا على أنه تحرم روايته مع العلم بوضعه سواءكان الأحكام أو القصص أوالترغيب ونحوها ، إلا أن يروى مبيناً أنه موضوع لتحذير الناس منه ، فعنه صلى الله عليه وآله

وسلم : (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين) أخرجه أحمد ومسلم .

(٥) حكم واضع الحديث

أجمع المسلمون على أن هذا الصنيع حرام ، وقال الغزالي : « الكذب على رسول الله ﷺ من الكبائر التي لا يقاومها شيء ـ وقال النووي فيه (إنه فاحشة عظيمة وموبقة كبيرة ، ولكن لا يكفر بهذا الكذب إلا أن يستحله ، هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف . ثم إن من كذب على رسول الله ﷺ عمداً في حديث واحد فسق وردت رواياته كلها وبطل الاحتجاج بجميعها ، فلو تاب وحسنت توبته فقد قال جماعة من العلماء : لا تؤثر توبته في ذلك ، ولا تقبل روايته أبداً ، بل يحتم جرحه دائماً) .

(٦) أصل الحديث الموضوع ومصدره

أ ـ قد يخترعه الواضع وينسبه إلى الرسول ﷺ .

ب ـ وقد يأخذ الواضع كلام غيره كبعض السلف ، أو بعض قدماء الحكماء ، أو الإسرائيليات وينسب ذلك إلى النبي ﷺ .

جـ ـ وقد يعمد الواضع أحياناً إلى تركيب سند قوي ضعيف الإسناد .

(٧) موقف العلماء من الحديث الموضوع

وكان أن و جدت أحاديث موضوعة كثيـرة ، ويدل على ذلك أخبار كثيرة منها :

(أ) ما أورده العقيلي عن حماد بن زيد أنه قال :
« وضعت الـزنادقـة على رسـول الله ﷺ اثني عشر ألف حديث » .

(ب) ما ذكره ابن عساكر أنه جيء إلى هارون الرشيد بزنديق فأمر بقتله ، فقال :
« يا أمير المؤمنين أين أنت عن أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم أحرم فيها الحلال وأحلّل فيها الحرام ، ما قال النبي ﷺ منها حرفاً » ؟ فقال لـه الرشيـد : (أين أنت يا زنـديق عن عبدالله بن المبارك ، وأبي اسحاق الفزاري ينخلانها نخلا ، فيخرجانها حرفاً حرفاً ؟ » . كما يدل على كثرتها هذه المصنفات الكبيرة التي حوت الأحاديث الموضوعة ؟

فماذا كان مـوقف العلماء منها وقـد اختلطت بـالأحـاديث الصحيحة ؟

لقد كان موقفهم منها هو الموقف الإسلامي السليم : فلم يقبلوها كلها ، لأنهم لو فعلوا ذلك لحرفوا دين الله ففيها المكذوب .

ولم يتركوها كلها ، لأنهم لو فعلوا ذلك لضيعوا الدين ففيها الصحيح .

ولكنهم شمروا عن ساعد الجد ، وصرفوا في سبيل ذلك كل أوقاتهم ، فلقد تتبعوا أحوال الرواة التي تساعد في عملية النقد وتمييز الطيب من الخبيث ، ودونوا في ذلك المدوّنات ، وأحصوا فيها بالنسبة إلى كل راوٍ متى ولد ؟ وبأي بلد ؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والحفظ ؟ ومتى شرع في الطلب ؟ومتى سمع ؟ وكيف سمع ؟ ومع من سمع ؟ وهل رحل ؟ وإلى أين ؟ وذكروا شيوخه الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم .

ووضعوا قواعد لنقد المتن أحكموها حتى يتبين لهم الحديث الصحيح من الضعيف .

وهكذا فقد استطاع هؤلاء العلماء أن ينفوا عن أحاديث رسول الله ﷺ المكذوب الموضوع ، وأن يأخذوا بالأحاديث الثابتة السليمة وبذلك تحقيق وعد الله من حفظ هذه الشريعة

وحمايتها من كل ما أصاب غيرها من عوامل التحريف والبطلان ، حتى نقل عن مرجليوث المستشرق قوله « ليفتخر المسلمون ما شاؤوا بعلم حديثهم » وما زالوا في جد واجتهاد حتى استطاعوا أن يصلوا إلى قواعد نقدية راقية ، بها يميزون الخبيث من الطيب من الحديث ، وكانت هذه القواعد أرقى ما يمكن أن يصل إليه عقل بشري جرى في تحقيق نسبة الأقوال إلى أصحابها وقد شهد بذلك القريب والبعيد ، والصديق والعدو ، ﴿ **ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم** ﴾ .

وقد قيل لعبدالله بن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة ؟ فقال : (تعيش لها الجهابذة ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا إليه لحافظون** ﴾) .

ومرّ أحمد بن حنبل على نفر من أصحاب الحديث ، وهم يعرضون كتاباً لهم فقال : ما أحسب هؤلاء إلا ممن قال رسول الله ﷺ : (لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة) قال ابن حبان : (ومن أحق بهذا التأويل من قوم فارقوا الأهل والأوطان ، وقنعوا بالكسر والأطمار ، في طلب السنن والآثار ، يجولون البراري والقفار ، ولا يبالون بالبؤس والإقتار ، متبعين لآثار السلف الماضين ، وسالكين نهج محجة

الصالحين ، بردّ الكذب عن رسول رب العالمين وذب الزور عنه ، حتى وضح للمسلمين المنار ، وتبين لهم الصحيح من الموضوع والزور من الأخبار) .

أهم التآليف في الأحاديث الموضوعة

موضوعات ابن الجوزي

اللآلىء المصنوعة (للسيوطي)

الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (لملا علي القاري)

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (للشوكاني)

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (للألباني)

وغيرها كثير . . .

فائدة : عدالة الصحابة

عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله عز وجل لهم ، وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن ، فمن ذلك قوله تعالى ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ وقوله : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ﴾ وقوله ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم مافي قلوبهم فأنزل

السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً ﴾ وقوله تعالى ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ وقوله ﴿ والسابقون السابقون أولئك المقربون في جنات النعيم ﴾ وقوله عز وجل ﴿ يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ وقوله تعالى ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله ، أولئك هم الصادقون والذين تبوأوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾ .

وصف رسول الله ﷺ الصحابة بمثل ذلك ، وأطنب تعظيمهم ، وأحسن الثناء عليهم ، فمن الأخبار المستفيضة عنه في هذا المعنى :

١ ـ حديث عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال : « خير أمتي قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء قوم تسبق أيمانهم شهادتهم ، ويشهدون قبل أن يستشهدوا » .

٢ ـ وحديث أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تسبُّوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده ، لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه » .

٣ ـ وعن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ « من سبَّ أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » . الطبراني بسند صحيح .

والأخبار في هذا المعنى تتسع ، وكلها مطابقة لما في نص القرآن ، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة ، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم ، فلا يحتاج أحد منهم ـ بعد تعديل الله تعالى لهم ، المطلع على بواطنهم ـ إلى تعديل أحل من الخلق له ، على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله ﷺ فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة ، وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأولاد ، والمناصحة في الدين ، وقوة الإيمان واليقين ـ القطع على عدالتهم ، والإعتقاد بنزاهتهم ، وأنهم أفضل من جميع المعدِّلين والمزكِّين ، الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين .

وعن أبي زرعة قال : «إذ رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق لأن الرسول ﷺ عندنا حق ، والقرآن حق ، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن

أصحاب رسول الله ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليعطلوا الكتاب والسنة ، والجرح بهم أولى ، .وهم زنادقة » .

إذا تَبينَّ هذا وجب عليك يا أخي اعتقاد ثبوت هذه الفضائل في حق الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، ووجب عليك تكذيب الطاعنين الأفاكين من عملاء الشياطين الهواة منهم والمحترفين ، كالمستشرقين وأذنابهم من المتمسلمين الذين أطالوا ألسنتهم وجرحوا من عدلهم الله ورسوله ﷺ . واحذر يا أخي المسلم من كتب التاريخ المصنوعة التي تدرس في بعض مرافق التعليم حيث ينسبون إلى الصحابة أكاذيب وتلفيقات هم بريئون منها رضي اللهعنهم جميعاً ، وقد تولى القاضي أبوبكر بن العربي تفنيدها في كتابه (العواصم من القواصم) وإذا ثبتت عدالة الصحابة فنحن ننبه إلى أن جميع الصحابة عدول ثقات ولهذا فلا يخضعوْن للجرح كما أن جهالة الصحابي لا تضر ، بمعنى أنه إذا روى أحد التابعين حديثاً ثم قال : حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ فإن كون هذا الصحابي مجهولا لنا لا يقدح في صحة الحديث خلافاً لمن هو دونه من الرواة . والله أعلم .

رواية الحديث بالمعنى

هي أن يعمد الراوي إلى تأديةمعاني الحديث بـألفاظ من عنده .

(أ) الأولى بكـل راوٍ أوناقل أن يحافظ عـلى نص الحـديث ويحرص عليه كما ورد ـ واتفق العلماء على أن الراوي إذا لم يكن عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها ، ولا خبيراً بما يحيل معانيها ، ولا بصيراً بمقادير التفاوت بينها لم تجز له رواية ما سمعه بالمعنى .

(ب) أما بالنسبة للعالم العارف فقد اختلفوا في جواز الرواية بـالمعنى ، بين مـانعين عـلى الإطلاق ، وبـين مجوّزين بشروط هي :

١ ـ أن يكون الراوي عارفاً بدقائق الألفاظ ، وبمقدار التفاوت بينهـا ، ضابـطاً لمعنى الحديث ، عـالماً بـالمحتمل وغـير المحتمل ، والظاهر والأظهر ، والعام والأعـم .

٢ ـ أن يكون ذلك في خبر ظاهر ، أما المحتمل فلا يجيزون روايته بالمعنى لاحتمال عدم تأديته للمراد به .

٣ ـ لايجوز له إبدال اللفظ بلفظ مرادف ينتج عنه تفاوت في

الاستنباط والفهم عند الناظرين إلا إن كان فهمه قطعا لا استدلالاً يختلف فيه الناظرون .

٤ ـ ألا تكون الرواية بالمعنى قاصرة عن الأصل في إفادة المعنى ، وألا يكون فيها زيادة ولا نقصان ، وأن تكون مساوية للأصل في الجلاء والخفاء ، لأن الخطاب تارة يقع بالمحكم وتارة بالمتشابه .

(جـ) من هم المانعون ؟

منهم ابن سيرين ، وعلي بن المديني ، والقاسم بن محمد ، والقاضي عياض الذي يقول : (ينبغي سدُّ باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قديماًوحديثاً ، والله الموفق) .

ويرى أبوبكر بن العربي أن غير الصحابة ممنوعون من رواية الحديث بالمعنى ، وإنما جاز ذلك للصحابة لأنه اجتمع فيهم أمران عظيمان :

الأول : الفصاحة والبلاغةبحكم جبلتهم العربية ولغتهم السليقة .

الثاني : أنهم شاهدوا قول النبي ﷺ وفعله ، فأفادتهم

المشاهدة عقل المعنى جملة ، واستيفاء المقصد كله ، وليس من أخبر كمن عاين .

(د) **أدلة المانعين :**

١ ـ الحديث المشهور (نضَّر الله امرأً سمع منا حديثاً فبلَّغه كما سمعه ، فإنه رب مبلغ هو أوعى له من سامع) صحيح ـ رواه أحمد وغيره .

٢ ـ ما روي عن بعض الصحابة من أمثال صهيب وعمر بن الخطاب وغيرهم الذين كانوا يتشددون في الرواية باللفظ حتى حملهم هذا على أن يكفوا عن الحديث مادام غيرهم يقوم بهذه المهمة خوفاًمن التزيد والنقصان .

٣ ـ المتأخر ربما استنبط من فوائد آية أو خبر مالم ينتبه له السابقون من العلماء في الحال ، وإن كانوا أذكياء فقهاء ـ ولو جوزنا النقل بالمعنى فربما حصل التفاوت العظيم مع أن الراوي يظن أن لا تفاوت .

(هـ) **من هم المجيزون؟**

منهم علي وابن عباس وأنس بن مالك ، وأبو الدرداء وأبو هريرة رضي الله عنهم .

وجماعة من التابعين يكثر عددهم منهم الحسن البصري والشعبي وعمرو بن دينار ، وإبراهيم النخعي ، ومجاهد وعكرمة ، وعدد كبير من العلماء منهم الشافعي وغيره - واشترطوا الشروط السابقة .

(و) أدلة المجيزين :

١ - ما أخرجه الطبراني عن سليمان بن أكيمة الليثي قال : قلت : يا رسول الله إني إذا سمعت منك الحديث لا أستطيع أن أرويه كما أسمع منك ، يزيد حرفاً ، وينقص حرفاً ، فقال : (إذا لم تحلوا حراماً ، ولم تحرموا حلالا ، وأصبتم المعنى ، فلا بأس) فذكر ذلك للحسن فقال : « لولا هذا ما حدثنا » . إلا أن الحديث ضعيف الإسناد فيه من لا يعرف مع اختلاف في سنده ، كما قال العلماء .

٢ - أجمع المسلمون على جواز شرح الشرع للعجم بلسانهم ، فإذا جاز إبدال العربية بعجمية ، فلأن يجوز إبدال عربية بعربية أولى - أفاده الحسن والشافعي .

وهذا لأنا نعلم أنه لا تعبد في اللفظ ، ولا تحد ، وإنما المقصود فهم المعنى ، وإيصاله إلى الخلق ، وليس ذلك التشهد وما تعبد فيه باللفظ كالدعاء .

٣ ـ القصة الواحدة ، رواها الصحابة بـألفاظ مختلفـة ، ولم ينكر بعضهم على بعض ، فدل على الجواز .

٤ ـ كما روي عن ابن مسعود أنه كان يقول بعد رواية الحديث قال رسول الله ﷺ كذا أو نحوه .

٥ ـ كـان كثير من الصحـابة أميـين لا يكتبون ، وقـد رووا الأحـاديث بعد زمـان ، فلابـد أن تكـون الألفـاظ قـد بدلت .

ورد المجيزون على الدليل الأول للمانعين بقولهم :

أما قوله (فبلغه كما سمعه) فالمراد حكمه لا لفظه لأن اللفظ غير معتد به ، ثم إن هذا الحديث بعينه قد نقل بألفاظ مختلفة ، لكن الأغلب أنه حديث واحد نقل بألفاظ مختلفة ، وذلك أدل دليل على الجواز .

أما الأدلة الأخرى للمانعين فأجيب عنها بأن الجواز مشروط بالمطابقة والمساواة كما ذكرنا ، فإن عدمت لم يجز .

(ز) والظاهر أن الرواية بالمعنى أمر يضطر إليه المحدث إضطراراً في أحيان كثيرة لأن الضبط الدقيق مطلب عزيز لا يتقنه إلا القليل .

(ح) هذا ورواية الحديث بالمعنى الآن لا تجوز إلا على وجه التحدث في المجالس ، أما الاحتجاج وإيراد الأحاديث رواية فلا يجوز .

ومهما يكن من أمر فإن مما يحسن بالراوي أن يفعله هو أن يقول عقب رواية الحديث : (أو كما قال) أو كلمة بهذا المعنى ، والله تعالى أعلم .

الحديث رواية ودراية

الرواية :

يقصد بها مجرد نقل الحديث والإحاطة بطرق أسانيده ، وضبط الألفاظ في المتن والسند ، وتحقيق الأسماء ، وكل ما يعود إلى نقل الحديث مضبوطاً عمن يروى عنه دون البحث في أحوال الرواة والمتن (فهو علم يقوم على نقل محرر دقيق لكل ما أضيف إلى النبي ﷺ ، ويمكن أن نلحق به ما أضيف إلى الصحابة) .

الدراية :

هي التمحيص والتمييز والنقد والبحث في عوامل الحكم على السند بالصحة أو الضعف ، وفي فهم المتن فهماً علمياً

(فهو علم تعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها ، وحال الرواة وشروطهم ، وأصناف المرويات وما يتعلق بها) .

أحوال الراوي : هي معرفة حاله تحملا وأداء وجرحاً وتعديلا ومعرفة وطنه وأسرته ومولده ووفاته .

أحوال المروي : هي ما يتعلق بشئون الرواية عند التحمل والأداء ، وبالأسانيد من اتصال أو انقطاع .

ويطلق العلماء على علم الحديث دراية (علم أصول الحديث) وقد تشعبت أبحاثه حتى أضحى علوماً .

علوم الحديث

(١) علم الجرح والتعديل : علم يبحث في جرح الرواة وتعديلهم .

(أ) الجرح : هو الطعن في الراوي من ناحية فأكثر .

(ب) التعديل : هو التوثيق ، وهو اعتبار الراوي مقبول الرواية ، أي ثقة يحتج بروايته ونقله .

(جـ) يجوز التجريح تبياناً للواقع ، ولا يعد ذلك غيبة باتفاق العلماء .

(ى) وقد اشتغل بهذا العلم بعض الصحابة وبعض التابعين كابن عباس والشعبي ، وأول من جمع كلامه وآراؤه في الجرح والتعديل يحيى بن سعيد القطان ، ويبلغ هذا العلم الذروة عند يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل .

(هـ) المؤلفات في الجرح والتعديل : منها كتب خاصة بالثقات وكتب في الضعفاء والمتروكين ، وكتب في المدلسين وكتب في رجال الكتب الستة ، وكتب جامعة .

(و) قواعد علم الجرح والتعديل :

منها : أن تعديل الشخص مقبول من أهل المعرفة الموثوقين

ولو لم يذكر سببه ، أما الجرح فلا يقبل إلا ببيان السبب الموجب له ، ككون الراوي كاذبا أو ذا غفلة أو مبتدعا .
ومنها : أن الجرح يثبت بقول شخص واحد .

(ز) مصطلحات الجرح والتعديل .

أولا : مصطلحات التعديل : (ثقة ـ متقن ـ صدوق ـ محله الصدق ـ لا بأس به ـ صالح الحديث) .

ثانيا : مصطلحات الجرح . (لين الحديث ـ ليس بقوي ـ مقارب الحديث ـ ضعيف الحديث ـ مضطرب الحديث ـ متروك الحديث ـ ليس بذاك ـ مجهول ـ لا شيء) .

ملحوظة : قولهم (لا أعلم به بأساً) يعتبر دون قولهم (لا بأس به) ، وقولهم (في حديثه ضعف) يعتبر دون قولهم (هو ضعيف الحديث) فلاحظ الدقة المتناهية في الحكم على الرجال ، كما يُلاحظ تحر كبير في الرواية عن الرجال ، روي عن مالك أنه قال (إنا لنرد رواية أقوام ونحن نرجو شفاعتهم يوم القيامة) ، بل قد يتركون رواية أناس لهفوات يسيرة وقعوا فيها ـ ومن ذلك ما روي عن شعبة أنه قيل له لم تركت حديث فلان ؟ قال (رأيته يركض على برذون فتركت حديثه) « الركض استحثاث الدابة بالرجل للعدو » وعن

ورقاء قال : قلت لشعبة : مالك تركت حديث أبي الزبير؟ قال : رأيته يزن ويسترجح في الميزان .

ومن عادة علماء الجرح والتعديل أن يفرقوا بين مراحل حياة الراوي ، فقد يوثقونه ثم يذكرون أنه اختلط فلا يقبل حديثه ، وجاء في (التدريب) : (لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه كمن لا يبالي بالنوم في السماع منه أو عليه أو يحدِّث لا من أصل مصحح مقابل على أصله أو أصل شيخه) .

(٢) علم تاريخ رجال الحديث : هو العلم المعتمد عليه في الجرح والتعديل .

أ ـ موضوعه : البحث في رواة الحديث وتاريخهم وكل ما يتعلق بشئونهم ونشأتهم وشيوخهم وتلاميذهم ورحلاتهم ، ومن اجتمعوا به، أو لم يجتمعوا به من أهل عصرهم ، ومركزهم العلمي في عصرهم وعاداتهم وطبائعهم وأخلاقهم وشهادة عارفيهم لهم أو عليهم ، وسائر ماله صلة بتكوين الثقة أو الحكم عليه جرحاً وتعديلاً .

ب ـ العلماء الذين اشتغلوا بهذا العلم : منهم البخاري

والذهبي وابن حجر .

(٣) علم مختلف الحديث :

(أ) وهو علم يبحث في الأحاديث التي ظاهرها التناقض من حيث إمكان الجمع بينها، إما بتقييد مطلقها، أو بتخصيص عامها، أو حملها على تعداد الحادثة أو غير ذلك. من ذلك حديث العدوى.

(ب) وممن ألف في هذا العلم الشافعي وابن قتيبة وابن الجوزي وغيرهم .

(٤) علم علل الحديث :

(أ) هو علم يبحث في الأسباب الخفية الغامضة من حيث إنها تقدح في الحديث ، كوصل منقطع ، ورفع موقوف ، وإدخال حديث في حديث .

(ب) وممن كتب في هذا العلم : ابن المديني ومسلم وابن أبي حاتم الرازي والدارقطني والحاكم وغيرهم .

(٥) علم الناسخ والمنسوخ من الحديث :

(أ) هو علم يبحث عن الأحاديث المتعارضة في الأحكام التي تقررها ليعرف أيها الناسخ وأيّها المنسوخ؟ فبعضها يعرف أنه ناسخ من تصريح النبي ﷺ مثل (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها) وبعضها يعرف أنه ناسخ من تاريخ

كل منهما، فيعتبر المتأخر ناسخاً للمتقدم مثل (أفطر الحاجم والمحجوم) وذلك في شأن جعفر بن أبي طالب قبل الفتح، وقول ابن عباس (احتجم وهو صائم محرم) وإنما أسلم ابن عباس مع أبيه يوم الفتح. والتعارض المذكور لا يتصور إلا بين الأحاديث الصحاح.

(ب) ممن ألف في الناسخ والمنسوخ أحمد بن إسحاق الديناري، ومحمد بن بحر الأصفهاني ومحمد بن موسى الحازمي.

(٦) علم غريب الحديث:

(أ) علم يبحث في بيان ما خفي معناه على كثير من الناس من الألفاظ التي تحتاج إلى شرح وتفسير بعد أن تسرب الفساد إلى اللسان فأصبحت تلك الألفاظ بالنسبة إلى المتأخرين كغريب اللغة.

(ب) أول من ألف فيه (أبو عبيدة معمر بن المثنى) وأجمع ما ألف في هذا الباب وأحسنه: (النهاية) لابن الأثير.

فائدة المصطلحات الاختزالية

١ - درج المحدثون على اختصار بعض الكلمات التي تتكرر في

الحديث وسنده كثيراً ، وحذف بعضها ، وذلك رغبة منهم في متابعة ما يسمعون وتسجيله بسرعة ودقة وبأقل جهد ، والكلمات التي يختزلها أهل الحديث هي : كلمة (حدثنا) تكتب (ثنا) أو (نا) ، وكلمة (أخبرنا) تكتب (أنا) وقد تكتب (أرنا) .

٢ ـ رمز تعدد الإسناد : وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر ، وجمعوا بينهما في متن واحد كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد (ح) أي تحوَّل الحديث نفسه من إسناد إلى إسناد .

٣ ـ حذف كلمة (قال) وكلمة (أنه) :

ذكر السيوطي أنه جرت عادة أهل الحديث بحذف كلمة (قال) ونحوها في الخط فيما بين رجال الإسناد ، وينبغي للقاريء أن يلفظ بها ، كقولهم : (حدثنا أحمد ثنا الشافعي ، أنا مالك) وتقرأ : (حدثنا أحمد قال حدثنا الشافعي ، قال أخبرنا مالك) .

وكذلك فإن من عادتهم حذف كلمة (قال) إذا تكررت مثل (حدثنا صالح قال قال الشعبي) تصبح (حدثنا صالح قال الشعبي) وينبغي أن يلفظ القارىء بهما معاً .

وكذلك فـإنهم يحذفـون كلمة (أنـه) من مثل قـولهم : (حـدثني عبدالله بن عمـر عن رسول الله ﷺ قـال) وتقرأ (حدثني عبدالله بن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال . .) .

أقسـام الحديـث

هناك تقسيمات عديدة للحديث ، نشير إلى نوعين منها :

١ ـ تقسيم الحديث من ناحية الصحة والضعف .
٢ ـ تقسيم الحديث باعتبار آخر .

وقسم العلماء الأحاديث إلى ثلاثةأقسام رئيسية وهي :

الحـديث الصحيـح ، والحـديث الحسن ، والحـديث الضعيف .

ولم يجعلوا المـوضوع قسـماً من هـذه الأقسـام لأنـه ليس حديثا ، وإنمـاهو مكـذوب على رسـول الله ﷺ ، وما دعي حديثاً إلا بادعاء واضعه .

وكل قسم من هذه الأقسام يندرج تحته فروع .

وهناك أنواع مشتركة يمكن أن يكون الحديث فيها ضعيفاً أو حسناً أو صحيحاً كما سيأتي شرحه إن شاء الله .

(١) الحديث الصحيح :

(أ) تعريفه: «هو الحديث المتصل سنده بنقل العدل الضابط

عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللا » .

شرح التعريف : شروط الحديث الصحيح :ـ

١ ـ اتصال السند : أن يكون كل راوٍ قد سمع الحديث ممن فوقه بحيث لا يروي فيه أحد عمن لم يسمع منه مباشرة . (فخرج بذلك المنقطع والمعضل والمرسل على رأي من لا يقبله)

٢ ـ العدالة : تشمل جميع الصفات التي تشترك في تكوين الثقة بصدق الراوي ، من حسن العقيدة ، والقيام بأوامر الشرع ، واجتناب ما نهى عنه ، وترك كل ما يخل بالمروءة والاتصاف بالورع والتقوى ومحاسن الأخلاق (فخرج ما نقله مجهول عيناً أو حالا أو معروف بالضعف) .

٣ ـ الضبط : يعني كمال الملكات العقلية ، والنباهة وعدم الغفلة ، واليقظة ، وحسن الفهم ، والحفظ ، والمعرفة بأحوال الناس ، (فخرج ما نقله مغفل كثير الخطأ) .

وهذه الصفة من أهم الصفات التي تجعل الحكم على الحديث موضوعيا لا يتأثر بعوامل أخرى خارجية فليس الصلاح وحده كافيا ليكون الراوي ثقة مقبول الرواية .

قال يحيى بن سعيد القطان : « لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث ، ولم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث » وعلق الإمام مسلم على هذه الكلمة بقوله « يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدونه » .

٤ ـ الشاذ : مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه .

٥ ـ المعلل : ما كان فيه علة وهي عبارة عن معنى في الحديث خفي يقتضي ضعفه مع أن ظاهره السلامة منها وتكون إما في المتن وإما في الإسناد.

(ب) **درجاته**: الحديث الصحيح متفاوت الدرجات عند المحدثين ، ولهذا أطلق بعضهم كلمة (أصح الأسانيد) على بعض الأسانيد ـ فهناك من يعتبر أن من أصح الأسانيد رواية الإمام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ويسمون هذا السند « السلسلة الذهبية » كما يقول الإمام أبو داود وكما يروى عن البخاري .

وهناك من يرى أن أصح الأسانيد سلسلة أخرى ـ قال أحمد شاكر رحمه الله تعالى :

« والذي انتهى إليه التحقيق في أصح الأسانيد : أنه لا

يحكم لإسناد بذلك مطلقاً من غير قيد ، بل يقيد بالصحابي أو بالبلد » .

(جـ) الصحيح لذاته والصحيح لغيره .

الصحيح لذاته :

١ ـ هو ما اشتمل من صفات القول على أعلاها .

٢ ـ الصحيح لغيره: هو ما صحح لأمر أجنبي عنه، إذ لم يشتمل من صفات القبول على أعلاها ، كالحسن فإنه إذا روي من غير وجه ارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة .

(د) الحديث المتواتر : وهو من الصحيح .

تعريفه : هو الحديث الذي يرويه جمع تحيل العادة* تواطؤهم على الكذب ، عن جمع مثلهم في كل مراحل السند من أول السند إلى آخره .

وقد ذكر ابن الأثير شروطاً أربعة للتواتر وهي :

١ ـ أن يخبر رواته عن علم لا عن ظن : فإن أهل بلد كبير لو

---

* أي يستحيل عادة .

أخبروا عن طائر أنهم ظنوا أنه حمام لم يحصل لنا العلم بكونه حماماً .

٢ ـ أن يكون علمهم ضرورياً مستنداً إلى محسوس ، إذ لو أخبرونا عن حدوث العالم أوعن صدق الأنبياء لم يحصل لنا العلم .

٣ ـ أن يستوي طرفاه وواسطته في هذه الصفات وفي كمال العدد ، فإذا نقل الخلف عن السلف ، وتوالت الأعصار ولم تكن الشروط قائمة في كل عصر لم يحصل العلم بصدقهم ، لأن خبر أهل كل عصر مستقل بنفسه ولابد فيه من الشروط .

٤ ـ العدد : وعدد المحدثين المخبرين ينقسم إلى : ناقص فلا يفيد العلم ، وإلى كامل : فيفيد العلم ، وإلى زائد : يحصل العلم ببعضه ، وتقع الزيادة فضلة ، وبحصول العلم الضروري نتبين كمال العدد ، والعدد يختلف الوقائع والأشخاص .

(هـ) أقسام المتواتر: ينقسم إلى لفظي ومعنوي:

١ ـ التواتر اللفظي : هو الذي رواه الجمع المذكور في أول السند ووسطه وآخره بلفظ واحد ، وصورة واحدة ، وهو

قليل جداً ـ ومن أمثلته ـ حديث (من كذب عليَّ متعمداً . . وحديث انشقاق القمر ، والشفاعة ، والمسح على الخفين) .

٢ ـ المتواتر المعنوي : هو الذي يكتفى فيه بأداء المعنى ولو اختلفت رواياته ، عن الجمع الذين تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، وهو كثير .

ومن أمثلة المتواتر ما أورده ابن تيمية حيث قال : « فالمسلمون عندهم ـ منقولا عن نبيهم نقلاً متواتراً ، ثلاثة أمور ـ لفظ القرآن ، ومعانيه التي أجمع عليها المسلمون ، والسنة المتواترة وهي الحكمة التي أنزلها الله غير القرآن . . . مثل كون الظهر والعصر والعشاء أربعاً ، وكون المغرب ثلاث ركعات ، وكون الصبح ركعتين ، ومثل الجهر في العشائين والفجر ، والمخافتة في الظهر والعصر ، ومثل الركعة فيها سجدتان ، وكون الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة سبعاً ورمي الجمرات كل واحدة سبع حصيات ، وأمثال ذلك » ، وذكر ابن حجر أن من المتواتر خطبة النبي ﷺ في حجة الوداع .

(و) الحديث المتواتر والاسناد

الخبر إما يرويه جماعة يبلغون في الكثرة مبلغاً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب فيه، أو لا: فالأول متواتر، والثاني: خبر آحاد).

والمتواتر ليس من مباحث علم الإسناد لأنه يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه، والمتواتر صحيح قطعاً، فيجب الأخذ به دون توقف، وهو يفيد العلم عن طريق اليقين.

(ز) أشهر الكتب المؤلفة في الأحاديث المتواترة

١ ـ الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة للسيوطي.
٢ ـ لقط اللآلىء المتناثرة في الأحاديث المتواترة للزبيدي.
٣ ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني.

مسائل هامة

١ ـ قال الإمام ابن تيمية رضي الله عنه: (اتفق أهل الحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ثم أهل البصرة ثم أهل الشام).
٢ ـ قال النووي رحمه الله تعالى: (الصحيح أقسام): أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به

البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على شرط مسلم، ثم ما صححه غيرهما من الأئمة.

٣ ـ معنى قولهم (أصح شيء في الباب كذا) قال النووي: (لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فإنهم يقولون (هذا أصح ما جاء في الباب) وإن كان ضعيفاً، ومرادهم: أرجحه أو أقله ضعفاً.

٤ ـ أول من دون الصحيح: قال في التقريب: (أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري) واحترز (بالمجرد) عن الموطأ للإمام مالك فإنه وإن كان أول مصنف في الصحيح لكنه لم يجرد فيه الصحيح، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات وذلك حجة عنده ـ وأما البخاري ـ وإن أدخل التعاليق ونحوها ـ لكنه أوردها استئناساً واستشهاداً، فذكرها فيه لا يخرجه عن كونه جرّد الصحيح.

٥ ـ بيان أن الصحيح لم يستوعب في مصنف: قال النووي (إن البخاري ومسلماً رضي الله عنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه)

قال البخاري : (أحفظ مائة ألف حديث من الصحيح ، ومائة ألف من غيره).

٦ ـ بيان أن الأصول الخمسة لم يفتها من الصحيح إلا اليسير:
قال النووي : (الصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة من الصحيح إلا اليسير أعني الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي).

٧ ـ قال الحافظ ابن حجر (اتفق العلماء على وجوب العمل بماصح ولو لم يخرجه الشيخان) .

٨ ـ لا يضر الخبر الصحيح عمل أكثر الأمة بخلافه لأن قول الأكثر ليس بحجة، ولا يضر عمل الراوي بخلافه، لأننا متعبدون بما بلغ إلينا من الخبر، ولم نتعبد بما فهمه الراوي .

٩ ـ ينبغي أن يفهم عن النبي ﷺ مراده من غير غلوّ ولا تقصير، فلا يحمل كلامه، ما لا يحتمل، ولا يقصر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان .

١٠ ـ لا يضر صحة الحديث تفرد صحابي به .

١١ ـ ما كل حديث صحيح تحدث به العامة فعن علي رضي الله عنه (حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله) وعن بعض الصحابة (ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة) وكذلك حديث معاذ في فضل الشهادة حين قال (يا رسول الله أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: «إذاً ينكلوا» فأخبر بها معاذ عند موته تأثما) والنهي كان للمصلحة لا للتحريم، وإنما أخبر بها معاذ لعموم الآية بالتبليغ .

(٢) الحديث الحسن

١ ـ الحسن لذاته : أن يشتهر رواته بالصدق ، ولم يصلوا في الحفظ الى رتبة رجال الصحيح

(أ) تعريفه :

هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط، وسلِم من الشذوذ والعلة. وإنما سمي حسناً لحسن الظن براويه.

(ب) أنواعه :

٢ ـ الحسن لغيره: أن يكون في الإسناد مستور لم تتحقق

أهليته، غير مغفل ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمد الكذب فيها، ولا ينسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد، فأصله ضعيف، وإنما طرأ عليه الحسن بالعاضد الذي عضده، فاحتمل لوجود العاضد، ولولاه لاستمرت صفة الضعف فيه، ولاستمر على عدم الاحتجاج به .

(جـ) ارتفاع الحسن إلى الصحيح :

قد يكون الرجل صدوقاً ولكنه لا يصل إلى درجة يكون حديثه فيها صحيحاً، قال الحافظ الذهبي : عن مسلم بن يسار: (ولا يبلغ حديثه درجة الصحة، وهو في نفسه صدوق) .

فالراوي في الحديث الحسن متأخر عن درجة الحافظ الضابط، مع كونه مشهوراً بالصدق والستر، فإذا روي حديثه من غير وجه ولو وجهاً واحداً قوي بالمتابعة وزال ما كان يخشى عليه من جهة سوء حفظ راويه، فارتفع من درجة الحسن إلى الصحيح .

(د) الترمذي والحديث الحسن :

ذكر ابن تيمية أن أول من استعمل هذا اللقب (الحسن) هو الترمذي ـ وكتابه وكتاب أبي داود فيهما من الأحاديث الحسنة الشيء الكثير .

معنى قول الترمذي (حديث حسن صحيح) «وهذا الاصطلاح انفرد به الترمذي» :

اختلف العلماء في شرحه ومن الوجوه المعتبرة في ذلك :
١ ـ أن المراد حسن لذاته صحيح لغيره .
٢ ـ أن المراد حسن باعتبار أن إسناده صحيح أي أنه أصح شيء ورد في الباب . قال الشيخ عبد الرزاق حمزة :
«والذي يظهر أن الحسن في نظر الترمذي أعم من الصحيح ، فيجامعه ، وينفرد عنه ، وأنه في معنى المعمول به ، الذي يقول مالك في مثله (وعليه العمل ببلدنا) وما كان صحيحاً ولم يعمل به لسبب من الأسباب يسميه الترمذي صحيحاً فقط ، وهو مثل ما يرويه مالك في (الموطأ) ويقول عقبه : (وليس عليه العمل) .

وكأن غرض الترمذي أن يجمع في كتابه بين الأحاديث ، وما أيدها من عمل القرون الفاضلة من الصحابة ومن

بعدهم، فيسمي هذه الأحاديث المؤيدة بالعمل حساناً، سواء صحت أو نزلت عن درجة الصحة، وما لم تتأيد بعمل لا يصفها بالحسن وإن صحت» انتهى.

أما إذا قال الترمذي (حسن غريب) فقد يعني به أنه غريب من ذلك الطريق ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن.

حجية الحديث الحسن:

الحسن كالصحيح في الاحتجاج، وإن كان دونه في القوة فيحتج به فيما لا يعارض الصحيح.

فائـــدة

المراد بقولهم: حديث صحيح أو حديث حسن أو حديث ضعيف أنه كذلك بحسب ما ظهر لهم من استيفاء الشروط كلها أو بعضها، أو عدم استيفائها، ويكون تبعاً لذلك مقبولا أو مردوداً ـ الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، ولجواز الضبط والصدق على غيره الثقة.

قال ابن الصلاح رحمه الله: (إن ما رواه البخاري ومسلم

أو أحدهما مقطوع بصحته، والعلم القطعي حاصل به، والأكثرون أنه يفيد الظن القوي، ما لم يتواتر).

مسألتان

١ ـ قال ابن حجر (زيادة راويها ـ أي الصحيح والحسن ـ مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة) واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل .

٢ ـ بيان ألقاب للحديث تشمل الصحيح والحسن: وهي ألقاب الخبر المقبول عند أهل الحديث:

الجيد والقوي: حديث حسن لذاته ارتقى إلى الصحة، ويتردد في بلوغه .

(ب) الصالح: يشمل الصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج، ويستعمل أيضا في ضعيف يصلح للاعتبار.

(جـ) المعروف: مقابل المنكر.

(د) المحفوظ: مقابل الشاذ.

(هـ) المجود والثابت: يشملان الصحيح والحسن.

٣ ـ الحديث الضعيف

(أ) تعريفه:

هو الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن المذكورة فيما تقدم.

(ب) درجاته :

يتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواته وخفة هذا الضعف فبعضها أو هى من بعض .

(جـ) حجيته وذكر المذاهب في الأخذ به وهي ثلاثة:

الأول: (لا يعمل به مطلقاً، لا في الأحكام ولا في الفضائل) حكاه ابن سيد الناس عن يحيى بن معين، وأبي بكر بن العربي والظاهر أنه مذهب البخاري ومسلم وابن حزم.

الثاني: (يعمل به مطلقاً) وعُزي إلى أبي داود وأحمد لأنهما يريان ذلك أقوى من رأي الرجال .

الثالث: (يعمل به في الفضائل دون الأحكام) وهذا هو المعتمد عند الأئمة .

مسألة ما شرطه المحققون لقبول الضعيف:

قال السيوطي: (لم يذكر ابن الصلاح والنووي لقبوله سوى هذا الشرط: كونه في الفضائل).

وقال الحافظ ابن حجر: له ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه.

الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط.

قال السيوطي: «ويعمل بالضعيف أيضاً في الأحكام إذا كان فيه احتياط».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنه في (منهاج السنة) في مسألة ترجيح الضعيف على رأي الرجال: (أما نحن فقولنا إن الحديث الضعيف خير من الرأي، ليس المراد به الضعيف المتروك لكن المراد به الحسن.. وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيح وإما ضعيف، والضعيف نوعان: ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك، فتكلم الأئمة بذلك الاصطلاح ـ فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذي فسمع قول بعض الأئمة (الحديث

الضعيف أحب إلي من القياس) فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي) أهـ .

ملاحظات :

١ ـ من رأى حديثاً بإسناد ضعيف فله أن يقول : (هو ضعيف بهذا الإسناد) ولا يقول (ضعيف المتن) بمجرد ذلك الإسناد، فقد يكون له إسناد آخر صحيح إلا أن يقول ذلك إمام مبيناً ضعفه .

٢ ـ من أراد رواية ضعيف بغير إسناد أو رواية ما يشك في صحته وضعفه فلا يقل : قال رسول الله ﷺ بل يقول : (روى عنه كذا، أو بلغنا عنه كذا أو ورد عنه أو جاء عنه أونقل عنه) وما أشبه ذلك من صيغ التمريض ـ أما الصحيح فيذكر بصيغة الجزم ويقبح فيه التمريض كما يقبح في الضعيف صيغة الجزم .

٣ ـ لا يتكلف الجواب عن الحديث حتى يكون صحيحاً، والباطل يكفي رده كونه باطلا بل يكفي أن يقال فيما لا أصل له : هذا كلام ليس من الشريعة .

٤ ـ قولهم : هذا الحديث ليس له أصل أو «لا أصل له» قال

ابن تيمية: ليس له إسناد.

٥ ـ قال الحافظ ابن حجر: (لا يلزم من كون الحديث لم يصح أن يكون موضوعاً).

٦ ـ قال الحافظ ابن حجر: (الضعيف لا يعل به الصحيح).

٧ ـ (الضعيف لكذب راويه أو فسقه لا ينجبر بتعدد طرقه المماثلة له لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر، نعم، يرتقي بمجموعه عن كونه منكراً أو لا أصل له، وربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور، والسيء الحفظ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل، ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن) هذا قول الحافظ ابن حجر، وإليه جنح السخاوي والنووي والبيهقي، وأبي الحسن بن القطان وكذلك الشافعي. وقد خالف الظاهرية فقال ابن حزم (إن كان في الطريق رجل مجروح بكذب أو غفلة أو مجهول الحال فلا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه وهو المتجه) هذا معنى كلامه.

(د) أنواع الضعيف:

المرسل، المنقطع، المعضل، المدلس، المعلل،

المضطرب، المقلب، الشاذ، المنكر، المتروك.

١ ـ المرسل: وهو ما يرويه التابعي كقول نافع: (قال رسول الله ﷺ كذا) وقد يطلق المرسل على المنقطع والمعضل وهذا رأي الفقهاء والأصوليين، ويعرفه ابن الأثير أيضاً بأن يروي الرجل حديثاً عمن لم يعاصره، ولم يجعله مقصوراً على الحديث الذي سقط منه الصحابي.

ويذهب بعض العلماء إلى اعتبار المرسل حجة ولا يحشرونه في زمرة الضعيف ـ والجمهور على أنه ضعيف.

ويتوسط قوم فيفصلون:

إن كان مرسلا من كبار التابعين وأسند من جهة أخرى قبل، وكذلك إن كان مرسلا ممن لا يروي إلا عن الثقة قُبِلَ أيضاً، وإن لم يكن كذلك رد.

قال النووي: المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول.

وقال أيضاً: ودليلنا في رد العمل به أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حالة فرواية المرسل أولى، لأن المروي عنه محذوف العين والحال.

وقال ابن حجر: (وإنما ذكر المرسل في قسم المردود بجهل

حال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون صحابياً ويحتمل أن يكون تابعيا، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً).

مراسيل الصحابة: قال ابن الصلاح (وأما مراسيل الصحابة كابن عباس وأمثاله فهي في حكم الموصولة، لأنهم إنما يروون عن الصحابة وكلهم عدول فجهالتهم لا تضر والله أعلم).

قال ابن كثير: «وقد حكى بعضهم الإجماع على قبول مراسيل الصحابة» ـ وبعضهم يقول إن في ذلك خلافاً لاحتمال تلقي الصحابة عن بعض التابعين.

قال السيوطي: (وفي الصحيحين من ذلك ـ أي من مراسيل الصحابة ـ ما لا يحصى، لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة وكلهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة، بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات) وعلق أحمد شاكر رحمه الله على هذا القول فقال (وهذا هو الحق) وهذا الموضوع أصولي يستوفى من كتب الأصول والله الموفق.

٢ ـ المنقطع: أن يسقط من الإسناد رجل أو يذكر فيه رجل

مبهم وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر .

المثال الأول : ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة مرفوعا :
«إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين» فالحديث فيه انقطاع في موضعين :
(أ) عبد الرزاق لم يسمع من الثوري ، وإنما رواه عن النعمان بن أبي شيبة الجندي عن الثوري .

(ب) أن الثوري لم يسمعه من أبي إسحاق وإنما رواه عن شريك عن أبي اسحاق .

والمثال الثاني : أي «ما ذكر فيه رجل مبهم» ما رواه أبو العلاء بن عبدالله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس مرفوعاً : «اللهم إني أسألك الثبات في الأمر» فقد أبهم أبو العلاء الرجلين ولم يبين من هما ، إذن فالحديث منقطع .

٣ ـ المعضل : هو ما سقط من إسناده إثنان فأكثر بشرط التوالي .

أما إذا توالى فهو منقطع ، فكل معضل منقطع ، وليس كل منقطع معضلا .

قال ابن الصلاح: ومنه قول المصنفين من الفقهاء: قال رسول الله ﷺ. . . .

ومثاله: ما روى الأعمش عن الشعبي قال: «ويقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا؟ فيقول: لا فيختم على فيه. . .» الحديث أعضله الأعمش لأن الشعبي يرويه عن أنس عن النبي ﷺ فقد أسقط الأعمش أنساً والنبي ﷺ.

٤ ـ المدلس: والتدليس قسمان:

(أ) أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو أن يروي عمن عاصره ولم يلقه، موهماً أنه سمعه منه.

قال ابن خشرم: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: قال الزهري كذا فقيل له: أسمعت منه هذا، قال سفيان: «حدثني به عبد الرزاق عن معمر عنه» وقد كره العلماء التدليس وذموه (مثل الشافعي وشعبة)، ومن الحفاظ من جرح من عرف بهذا التدليس من الرواة، وردَّ روايته مطلقاً وإن أتى بلفظ الاتصال، قال ابن الصلاح: «والصحيح التفصيل بين ما صرح فيه بالسماع فيقبل، وبين ما أتى فيه بلفظ محتمل فيرد».

(ب) الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به تعميه لأمره، وتوعيراً للوقوف على حاله. تارة يكره وتارة يحرم تبعاً للمقاصد .

أقسام التدليس

(أ) تدليس التسوية: وهو أن يسقط غير شيخه لضعفه أو صغره فيصير الحديث ثقة عن ثقة.

(ب) تدليس العطف: كأن يقول: حدثنا فلان وفلان وهو لم يسمع من الثاني المعطوف.

(جـ) تدليس السكوت: كأن يقول: حدثنا أوسمعت، ثم يسكت ثم يقول: هشام بن عروة أو الأعمش موهماً أنه سمع منهما وليس كذلك.

٥ ـ المعلل: هو الحديث الذي اكتشف فيه علة تقدح في صحته، وإن كان يبدو في الظاهر سليما من العلل .
قال ابن حجر: (وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون).

قال الحاكم : «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، والحجة في التعليل عندنا بالحفظ والفهم والمعرفة لا غير».

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله : «والطريق إلى معرفة العلل جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته وفي ضبطهم واتقانهم فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول، ويغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته أو يتردد فيتوقف فيه) .

والعلة قد تكون بالإرسال في الموصول، أو الوقف في المرفوع، أو بدخول حديث في حديث، أو بوهم واهم أو غير ذلك ما يتبين للعارف بهذا الشأن عن جميع الطرق ومقارنتها ومن قرائن تنضم إلى ذلك .

وأكثر ما تكون العلل في أسانيد الأحاديث فتقدح في الإسناد والمتن معاً إذا ظهر منها ضعف الحديث .

وقد تقدح في الإسناد وحده إذا كان مروياً بإسناد آخر صحيح، وقد تقع العلة في متن الحديث.

وقد ألف في العلل : علي بن المديني (شيخ البخاري) وابن أبي حاتم ـ والخلال ـ والدارقطني وقد أثنى ابن كثير على

كتابه فقال فيه: «لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده»، ومن هذه الكتب كتاب العلل للترمذي، وذكر الإسناد أحمد شاكر أن من كتب العلل: نصب الراية والتلخيص الحبير، وفتح الباري، ونيل الأوطار، والمحلى.

٦ ـ المضطرب: هو الحديث الذي جاء على أوجه مختلفة في المتن أو في السند، من راو واحد أو من أكثر، وتساوت الروايات وامتنع الترجيح.

واضطرابه موجب لضعفه لإشعاره بعدم الضبط إلا في حالة واحدة وهي أن يقع الاختلاف في اسم راو أو اسم أبيه أو نسبه مثلا، ويكون الراوي ثقة فإنه يحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر.

والاضطراب قد يكون في المتن فقط، وقد يكون في السند فقط، وقد يكون فيهما معاً.

٧ ـ المقلوب: وهو إما أن يكون القلب فيه في المتن، وإما أن يكون في الإسناد.

مثال المقلوب في المتن: ما رواه أحمد وابن خزيمة من حديث أنيسة مرفوعاً: (إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا) والمشهور

من حديث ابن عمر وعائشة (إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم)، والقلب في الإسناد قد يكون خطأ من بعض الرواة في اسم راو أو نسبه كأن يقول: «كعب بن مرة بدل مرة بن كعب».

وقد يعمد بعض الوضاعين والضعفاء إلى تبديل الإسناد بإسناد آخر ليرغب فيه المحدثون، وهذا الصنيع يطلق عليه (سرقة الحديث) إذا تم قصداً إلا أن يقع غلطاً من الراوي الثقة.

مثاله: روى حماد بن عمرو النصيبي ـ الكذاب ـ عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدأوهم بالسلام..» الحديث، فهذا الحديث مقلوب قلبه حماد فجعله عن الأعمش وإنما هو معروف عن سهيل بن صالح عن أبيه عن أبي هريرة، هكذا أخرجه مسلم.

٨ ـ الشاذ: هو الحديث الذي يرويه الثقة أو المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، وأورد العبادي تعريفاً للشاذ رواه يونس صاحب الشافعي عن الشافعي قال: ليس الشاذ من

الحديث ما يرويه الثقة ولا يرويه غيره*، ولكن الشاذ ما يرويه الثقة ويخالفه عمل الناس مثل حديث معاذ بن جبل في غزوة تبوك في الجمع بين الصلاتين.

٩ ـ المنكر: وهو الحديث الذي يرويه الضعيف مخالفا رواية الثقة.

والفرق بينه وبين الشاذ أن راوي الشاذ ثقة وراوي المنكر ضعيف ومن ذلك يتبين أن الحديث المنكر شديد الضعف.

١٠ ـ المتروك: وهو الحديث الذي رواه راو واحد متهم بالكذب في الحديث أو ظاهر الفسق بفعل أو قول، أو من يكون كثير الغفلة، أو كثير الوهم.

---

* لأن هذا لو رُدَّ لردّت أحاديث كثيرة من هذا النمط، وتعطلت كثير من المسائل عن الدلائل ـ ومثال ذلك حديث (إنما الأعمال بالنيات) فهو لا يصح عن النبي ﷺ إلا من حديث عمر، ولا عن عمر الا من حديث علقمة، ولا من علقمة إلا من حديث محمد بن إبراهيم ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من حديث يحيى بن سعيد.

الأنواع المشتركة بين
الصحيح والحسن والضعيف

وهي أنواع يطلق عليها إسم اصطلاحي معين، ولا يدل على تصحيح أو تضعيف فكل نوع مشترك قد يكون صحيحاً أو حسنا أو ضعيفاً، وأنواعها عديدة وأهمها ما يأتي :

١ ـ الآحادي : فهو قسيم المتواتر، وهو ما لم توجد فيه شروط المتواتر سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر، وقد عرفه الشيخ طاهر الجزائري بقوله، (خبر الآحاد ـ ويسمى أيضا خبر الواحد ـ وهو: الخبر الذي لم تبلغ نقلته في الكثرة مبلغ الخبر المتواتر، سواء كان المخبر واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة. إلى غير ذلك من الأعداد التي لا تشعر بأن الخبر دخل بها في حيز المتواتر).

أقسامه: ينقسم إلى قسمين: مشهور وغير مشهور، وغير المشهور قسمان عزيز وغريب:

فالمشهور: هو خبر جماعة لم يبلغوا في الكثرة مبلغ جماعة المتواتر ولم يبلغ حد المتواتر، وليس المشهور صحيحاً دائماً بل قد يكون حسناً أو ضعيفاً.

حجيته: حديث الآحاد حجة، يجب العمل به إذ صح، وعلى هذا جمهور المسلمين، وقد خالف في ذلك القدرية، والرافضة وبعض أهل الظاهر، وللشافعي في (الرسالة) والنووي في (شرح مسلم) أبحاث جيدة بدلائلها في ذلك فتراجع.*

٢ ـ المرفوع: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير، سواء أضافه إليه صحابي أم تابعي أم من بعدهما، وسواء اتصل إسناده أم لم يتصل.

٣ ـ المسند: هو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه وأكثر ما يستعمل مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

٤ ـ المتصل: ويسمى الموصول، وهو ما اتصل سنده سواء أكان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أم موقوفاً على الصحابي أو من دونه.

٥ ـ الموقوف: ما روي عن الصحابي من قول أو فعل أو تقرير، ويكون منه الصحيح والحسن والضعيف.

---

* وانظر أيضاً رسالة (وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين) للألباني.

وليس من شك في أن صحة الموقوف لا توجب العمل به، بل يمكننا أن نبحث في إمكانية العمل بما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه. وإذا أطلق الموقوف دل على أنه موقوف على الصحابة، ويستعمل في غيرهم مقيداً فيقال: (وقفه فلان على الزهري) مثلا وهو الذي يسميه كثير من الفقهاء والمحدثين أثراً.

ملاحظة: قول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا، أو أمر بلال أن يشفع الأذان، كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور.

٦ ـ المقطوع: وهو ما روي عن التابعي من قول أو فعل أو تقرير وجمعه المقاطع والمقاطيع. قال الزركشي: إدخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كبير، فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا دخل لها في الحديث، فكيف تعد نوعا منه؟ نعم يجيء هنا ما في الموقوف من أنه إذا كان ذلك لا مجال للاجتهاد فيه يكون في حكم المرفوع، وبه صرح ابن العربي وادعى أنه مذهب مالك.

ومن مظان الحديث المقطوع تفسير ابن جرير الطبري، ومصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة.

٧ ـ المعنعن: وهو ما يقال في سنده: عن فلان عن فلان، من غير تصريح بالتحديث والسماع، ويعتبر الحديث المعنعن متصلاً إذا توافرت فيه شروط معينة وهي :

١ ـ براءة الرواة من التدليس.

٢ ـ ثبوت لقاء الراوي لمن روى عنه، أو إمكان لقائه له.

والمعنعن كثير في الصحيحين وغيرهما، وقد زعم بعضهم أن المعنعن مرسل حتى يتبين اتصاله، والجمهور على أنه متصل إذا توافرت الشروط المذكورة ـ ولا يكون المعنعن صحيحاً حتى تتوافر فيه إلى جانب الشرطين السابقين شروط الحديث الصحيح.

اشتراط ثبوت اللقاء: فيه خلاف، فمنهم من لم يكتف بإمكان اللقاء وطالب بثبوت اللقاء، واشترط آخرون طول صحبة الراوي لمن روى عنه، وأشياء أخرى، والخلاف في اشتراط طول الصحبة أشد، أما مسلم بن الحجاج فقد اكتفى بامكان اللقاء وعبر عنه بالمعاصرة.

٨ ـ المؤنن (المؤنأن): وهو ما يقال في سنده: «حدثنا فلان أن فلانا وقد حاول بعضهم أن يحمله على الانقطاع حتى يتبين السماع، والصواب أنه متصل إذا توافرت الشروط المذكورة في المعنعن (انظر رقم ٧).

٩ ـ المعلق : هو ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر على التوالي، ويعزي الحديث إلى من فوق المحذوف من رواته وهو في البخاري كثير، وهو مشترك بين الصحيح والحسن والضعيف .

١٠ ـ الفرد هو الحديث الذي انفرد به راو واحد وإن تعددت الطرق إليه وجمعه أفراد، والفرد قسمان :

(أ) فرد مطلق : وهو ما تفرد به راويه عن كل أحد من الثقات وغيرهم، بأن لم يروه أحد من الرواة مطلقا إلا هو.

(ب) فرد نسبي : وهو ما تفرد به ثقة بأن لم يروه أحد من الثقات إلا هو ، أو تفرد به أهل بلد بأن لم يروه إلا أهل بلده ، أو تفرد به راويه عن راوٍ مخصوص ، بأن لم يروه عن فلان إلا فلان وإن كان مروياً من وجوه أخرى .

١١ ـ الغريب : الذي ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند ، وقد يكون هذا الشخص ثقة ، وقد يكون ضعيفاً ، ولكلٍ حكمه ، والغالب على الغريب الضعف ـ ومن هنا حذر العلماء من رواية الغريب ، قال أحمد بن حنبل : « لا تكتبوا هذه

الأحاديث الغرائب فإنها مناكير عامتها عن الضعفاء ، وقال مالك : « شر العلم الغريب ، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس » .

والغرابة قد تكون في المتن وذلك بأن ينفرد بروايته راوٍ واحد ، وقد تكون في الإسناد كما إذا كان أصل الحديث محفوظاً من وجه آخر ولكنه بهذا الإسناد غريب .

١٢ ـ العزيز : هو الذي يرويه جماعة عن جماعة غير أن عددها في بعض الطبقات يكون اثنين فقط وينفرد عن الغريب بكونه لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين بخلاف الغريب ، وسمي عزيزاً لقلة وجوده ، أو لكونه قويا بمجيئه من طرق أخرى .

١٣ ـ المشهور : هو ماله طرق محصورة أكثر من اثنين إذ أن أقل ما تثبت به الشهرة ثلاثة ، ومنه ما يكون صحيحاً ومنه ما يكون حسناً ومنه ما يكون ضعيفاً .

١٤ ـ المستفيض : هو المشهور على رأي جماعة ، وهو على رأي آخرين الحديث الذي روته الجماعة وكان في ابتدائه وانتهائه سواء .

١٥ ـ المتابع : هو ما وافق روايه راو آخر ممن يصلح أن يخرج

حديثه ، فرواه عن شيخه أو من فوقه بلفظ مقارب .

المتابع قسمان : تام وقاصر .

(أ) المتابع التام : ماجاءت المتابعة فيه للراوي نفسه .

(ب) المتابع القاصر: ما كانت المتابعة فيه لشيخ الراوي فمن فوقه .

مثال المتابعة التامة : ما رواه الشافعي في (الأم) عن مالك ، عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : (الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين) .

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في غرائبه ، لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ (فإن غم عليكم فاقدروا له) .

قال ابن حجر : لكن وجدنا للشافعي متابعاً وهو عبدالله بن مسلمة القعنبي كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك ، وهذه متابعة تامة .

مثال المتابعة القاصرة : قال ابن حجر : وجدنا له ـ أي للحديث السابق ـ « فإن غم . . متابعة قاصرة في صحيح ابن

خريمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبدالله بن عمر بلفظ « فكملوا ثلاثين » وفي صحيح مسلم من رواية عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ « فاقدروا ثلاثين » .

١٦ ـ الشاهد : وهو ما وافق راو رواية عن صحابي آخر بمتن يشبهه في اللفظ والمعنى جميعاً أو في المعنى فقط .

والمتابع قريب من الشاهد ، والفرق بينهما أن الشاهد أعم من المتابع ، فالشاهد يشهد للفظ والمعنى كليهما تارة ، وللمعنى وحده تارة أخرى ، على حين تختص المتابعة باللفظ ولا تتعداه إلى المعنى .

١٧ ـ المدرج : هو ما كانت فيه زيادة ليست منه والمدرج أقسام :

(أ) مدرج في حديث النبي ﷺ بأن يذكر الراوي كلاماً لنفسه أو لغيره فيرويه متصلا بالحديث من غير فصل فيتوهم أنه من الحديث . وقد يكون الإدراج في آخر الحديث وهو الغالب المشهور ، ولذا اقتصر عليه ابن الصلاح ، وقد يكون في أول الحديث وهو نادر وقد يكون في أثناء الحديث وهو كثير .

(ب) أن يكون عنده متنان بإسنادين فيرويهما بأحدهما .

(جـ) أن يسمع حديثا من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه ، فيرويه عنهم باتفاق ، ولا يبين ما اختلف فيه .

حكمه : تعمده حرام ـ ومن يفعل ذلك يلحق بالكذابين ـ أما إذا أدرج الراوي لتفسير الغريب فلا مانع منه .

علامته : لا يسوغ الحكم بالإدراج إلا إذا وجد ما يدل عليه .

ويدرك في ذلك بوروده منفصلا في رواية أخرى ، فإذا اقتصر بعض الرواة على الأصل دل ذلك على أن الزائد مدرج ، أو بالتنصيص على ذلك من الراوي أو بعض الأئمة المطلعين كما لو نسب راوٍ الزيادة أو باستحالةكونه ﷺ يقول ذلك .

كقول أبي هريرة في حديث (للعبد المملوك أجران) والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك .

أمثلة على المدرج

(١) مثال على الإدراج في آخر الحديث : ما رواه أبو داود حدثنا عبدالله بن محمد النفيلي ، حدثنا زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة قال : أخذ علقمة بيدي وحدثني أن عبدالله بن مسعود أخذ بيده وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبدالله فعلمه التشهد في الصلاة وقال قل : « التحيات لله والصلوات . . » فذكر التشهد . قال : فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد . هكذا رواه جماعة عن زهير وغيره عن الحسن بن الحر .

وقوله (إذا قلت هذا) مدرج في الحديث من كلام عبدالله بن مسعود وقد رواه شبابة بن سوار عن ابن مسعود ففصله . فقال : قال عبدالله « فإذا قلت ذلك فقد قضيت ما عليك من الصلاة . . . » رواه الدار قطني . وقال شبابة ثقة .

(٢) مثال على الأدراج في أول الحديث : روى شبابة بن سوار وغيره عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار» فقوله (أسبغوا الوضوء) من قول

أبي هريرة ، أدرج في الحديث في أوله ، ويدل على الإدراج ما رواه البخاري عن آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه قال: (أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم ﷺ قال : « ويل للأعقاب من النار ») .

١٨ - (المسلسل) : ما تتابع رجال إسناده على حالة واحدة ، أو صفة واحدة للرواة تارة وللرواية تارة أخرى .

أما في الراوي فقد يكون التسلسل قولا نحو (سمعت فلاناً يقول) أو فعلا كحديث (التشبيك باليد) أو قولا وفعلا كحديث : « لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره ، حلوه ومره ، وقبض رسول الله ﷺ لحيته وقال : (آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومره) .

وأما التتابع على صفة واحدة : كاتفاق أسماء الرواة كالمحمدين ، أوصفات كالفقهاء ، أو نسبتهم كالدمشقيين . وقد يتسلسل الحديث من أوله إلى آخره ، وقد ينقطع التسلسل من أوله ثم يتسلسل ، أو يتسلسل من أوله ثم ينقطع من آخره .

وفائدته بعده من التدليس والانقطاع

كتاب الجامع الصحيح
للإمام البخاري
أو
الجامع الصحيح المسند المختصر
من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه

شرح اسم الكتاب : دل اسم الكتاب على محتواه ونهجه :

١ ـ فقد دل اسمه على أنه جامع وهو مااشتمل على جميع أبواب الحديث الثمانية (وهي العقائد والأحكام والرقاق وآداب الطعام والشراب والتفسير والتاريخ والبر والشمائل والفتن والمناقب والأمثال)

٢ ـ ودلت التسمية على أن الأحاديث فيه صحيحة أي ليس فيه حديث ضعيف .

٣ ـ ودلت هذه التسمية على أن مقصوده تخريج الأحاديث التي اتصل إسنادها ،أما ما وقع في الكتاب من غير ذلك فإنما وقع عرضاً وتبعاً لا أصلاً مقصوداً .

٤ ـ ودلت هذه التسمية على أن المؤلف إنما يضع مختصرا ولم يقصد الإستيعاب ، ولم يلتزم إخراج كل ما صح من

الحديث ، فقد روى عنه أنه قال : « احفظ مائتي ألف حديث غير صحيح » وقال أيضا « لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا ، وما تركت من الصحيح أكثر » .

٥ ـ ودلت هذه التسمية على أنه استهدف في كتابه استنباط أحكام الفقه ، وإيرادالسيرة ، وتفسير القرآن ـ وهذا ما تدل عليه عناوين الكتب في الصحيح .

هذا باعتبار اسم الكتاب ، أما إذا نظرنافي هذا الكتاب المبارك نفسه استطعناأن نضيف إلى ما سبق الخصائص الآتية .

٦ ـ الكتاب خلا من المقدمة .

٧ ـ في الكتاب تكرار للأحاديث وتقطيع لها: فقد يذكر البخاري الحديث في مواضع متعددة ، وليست به في كل موضع لمعنى وحكم معين ، ذلك لأن الحديث الواحد قد يتضمن أحكاما عديدة ، فيورده في أكثر من موضع ، وتحت عناوين متباينة ، تبعاًللمعنى الذي دل عليه الحديث ، ورغبة منه في أن يأتي بجديد فإنه يعمد إلى إيراد الحديث من طريق إسناد جديد ، وقد يكون في اللفظ اختلاف بسيط ، وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد .

أما إذا كان الحديث طويلا ويتضمن أحكاما عديدة فإنه يضطر إلى أن يقطع الحديث في أبواب حيث يظهر براعة فنية صناعية فائقة وذلك عن طريق التلوين في إيراد الحديث بإسناد آخر أو برواية يختلف المتنان فيها.

فإن كثرت الأحكام عن عدد الرواة عدل عن إيراد الإسناد تاما إلى اختصاره مطلقاً ، وهذا سبب من الأسباب التي جعلت المؤلف يأتي بالحديث معلقاً في مكان ثم يأتي به موصولا في موضع آخر .

وتقطيع الحديث أمر جائز كما نص على ذلك العلماء .

٨ ـ ومن خصائص هذا الكتاب العظيم أن المؤلف يختار من الأحاديث ما فيه إشارة إلى المعنى الذي يقصده ، ويفضله على الأحاديث الصريحة في ذلك .

٩ ـ في الكتاب أحاديث معلقة كثيرة (١٣٤١ حديثاً معلقاً) وهي نوعان مرفوعة وموقوفة ، قال السيوطي : وأكثر ما في البخاري من ذلك موصول في موضع آخر من كتابه ، وإنما أورده تعليقاً اختصاراً ومجانبة للتكرار ، والذي لم يصله في موضع آخر (١٦٠ حديثا) ـ وفي الكتاب أيضاً متابعات وأقوال للتابعين والصحابة .

١٠ ـ شـروط المؤلف في اعتبـار الحـديث صحيحـاً شـروط متشددة وقد بالغ في التحريْ حتى أصبحت شروطا قوية جداً فلقد اشترط أن يكون متن الحـديث مرضيـاً غير شاذ ، وغير معلل ، وأن يكون رواة الحديث في أعلى درجات الإتقان والضبط والعدالة والأمانة ، وأن يكون الإسناد متصلا ، وأن تطول ملازمةالراوي لمن يروي عنه في الحضروالسفر وكان ينتقي من الرجال أكثرهم صحبة لشيخه وأعرفهم بحديثه وإن أخرج حديثاً ليس بهذه الصفة فإنما يخرجه في المتابعات أما مسلم فقـد اكتفى بالمعاصرة .

١١ ـ كتـاب البخـاري كتـاب بحث واستنبـاط ودراسـة للأحاديث وليس كتابا يسردها ، وهوكتاب يتعمـد أن يربط دلالةالآية بالحديث ـ مثال ذلك ما ورد في ص ١٦ من الجزء الأول حيث قال : باب ﴿ **وإن طائفتـان من مؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما** ﴾ فسماهم المؤمنون .

ومن ذلك قوله : (باب المعاصي من أمر الجـاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلابالشرك لقـول النبي ﷺ : (إنك امرؤ فيك جاهلية) وقول الله تعالى : ﴿ **إن الله لا يغفر أن**

يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء)ثم ساق حديث أبي ذر رضي الله عنه .

والحق أن الكلام على خصائص هذا السفر الجليل أمر يطول استقصاؤه فنكتفي بما مرَّ والله المستعان . وقد حظي صحيح البخاري باهتمام العلماء شرحاً واختصاراً وتعليقاً ، وزادت شروحه على الثمانين وأشهرها (فتح الباري) للحافظ ابن حجر ، و (إرشاد الساري) للقسطلاني .

الانتقادات لبعض الأحاديث :

انتقده بعض الحفاظ في عدة أحاديث ، وقد ذكر الرد عليها ابن حجر في مقدمة (فتح الباري) ، وقال في الفصل الثامن من المقدمة : (ينبغي لكل مصنف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى ،ومعظم هذه الانتقادات هي) مثل أن تكون كلمة(قباء) عوضاً عن كلمة (العوالي) وما شابه ذلك من مثل هذه الانتقادات الهينة اليسيرة .

هذه الانتقادات التي أشرنا إليها إنما كان الدافع إليها دافعاً علمياً نزيها ، ورغبة في أن تتوافر كل عناصر الجودة والصحة لحديث رسول الله ﷺ ، ولذلك فقد جاءت هادئة بناءة ، ولم

تغفل الجوانب الأخرى المشرفة الجيدة التي امتاز بها هذا الكتاب العظيم ، بل لعلها محاولة لتكميل الكتاب من وجهة نظر أصحابها .

الحملة الخبيثة على صحيح البخاري

أما الحملة المغرضة التي يقوم بها نفر من ذوي النفوس العريضة كما هو الحال في هذه الأيام، فتلك حلقة في سلسلة مهاجمة الاسلام ومحاولة انتقاصه وتشويهه وصرف الناس عنه ،وقطعه عن الحياة، وليس من شك عندنا في أن مثل هذه الحملات ستبوء بالإخفاق والخزي لأصحابها ﴿ **يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون**﴾ ونود أن نستشهد على صحة ما نقول بكلام نفيس لأحد كبار علماء الحديث المعاصرين وهو العلامة أحمد شاكر رحمه الله ، قال ما نصه :

(والحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين ومن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها ، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف ، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنىً أن ماانتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة

العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه ، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها .

فلا يهولنك أرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة ، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها ونقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمةأهل العلم واحكم عن بينة ، والله الهادي إلى سواء السبيل) . انتهى .

وأخيراًنسوق هذه القصة إلى الذين لا يعرفون البخاري ولا يقدروه حق قدره :

(لما قدم البخاري بغداد عمد علماؤها إلى مائة حديث ، فبدلوامتونها ، وقلبوا أسانيدهاثم أعطوها لعشرة منهم ، لكل واحد عشرة أحاديث ، فألقى عليه الأول العشرة التي عنده ، وكان كلما ذكر حديثا أجابه البخاري : « لا أعرفه » وبعده الثان فالثالث . . . حتى العاشر ، حتى فرغوا جميعا ، وصار جواب البخاري بأنه لا يعرف حكماً على الرجل بالعجز والتقصير في نظر العوام ، وشهادة فهم له في نظر العارفين العلماء ، ثم التفت البخاري إلى أول العشرة : وقال له : (أما حديثك الأول الذي أوردته هكذا « ويعيد عليه ما قاله » ، فصحته كذاوكذا ،وحديثك الثاني الذي أوردته هكذا

صحته كذاوكذا ، حتى انتهى من تصحيح أحاديثه العشرة وانتقل إلى الرجل الثاني فالثالث . . . حتى العاشر ، ولم يجد علماء بغداد بدأ من الإعتراف له بالحفظ والتبريز والإمامة ، حتى لقد بلغ العجب منه فوق إدراكه الصواب أن يسرد الأحاديث المائة بترتيبها ومتونها المقلوبة كما سمعها من مرةواحدة » رحمه الله تعالى ورضي عنه .

كتاب الجامع الصحيح
للإمام مسلم بن الحجاج

خصائصه:

١ ـ جرد الصحاح، وقد اشتمل على كثير من أحاديث البخاري، ولكنه رواها من طرق أخرى بغير أسانيده.

٢ ـ لم يتعرض للاستنباط.

٣ ـ جمع طرق كل حديث في موضع واحد ليتضح اختلاف المتون وتشعب الأسانيد.

٤ ـ فيه جودة في الترتيب، وقدرته على أبواب الفقه، ولكنه لم يذكر عناوين كما فعل البخاري، بل ترك للقارىء أن يستفيدها بنفسه، أما العناوين الموجودة فيه فهي من وضع الإمام النووي غالباً.

٥ ـ أورد الأحاديث كاملة، ولذلك فلم تتقطع عليه الأحاديث، ولم يوزع أحاديثه على أبواب متعددة، بل جمع الأحاديث المروية بأكثر من إسناد في باب واحد.

٦ ـ في الكتاب مقدمة واسعة منهجية ذكر فيها نبذة جيدة عن أصول علم الحديث، وصرح بشرطه في هذه المقدمة.

وقد قسم الأحاديث ثلاثة أقسام:

(أ) ما رواه الحفاظ المتقنون.

(ب) ما رواه المتوسطون في الحفظ والاتقان.

(جـ) ما رواه الضعفاء المتروكون.

وذكر أنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه*

٧ ـ اقتصر على الأحاديث دون الموقوفات فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الندرة تبعاً لا مقصوداً.

---

* ملاحظة: قد يروي الإمام مسلم لرجل ليس من طبقة رجاله، لسبب يقتضي الرواية، فليس معنى ذلك أن هذا الرجل يصبح من الثقات، فلقد أخرج مسلم لحماد بن سلمة ولكنه لم يخرج إلا رواياته عن المشهورين نحو ثابت البناني وأيوب السختياني وذلك لكثرة ملازمته ثابتاً وطول صحبته إياه، وأما حديثه عن آحاد البصريين فإن مسلماً لم يخرج منها شيئاً لكثرة ما يوجد في رواياته عنهم من الغرائب.

بين البخاري ومسلم

١ ـ صنف مسلم كتابه في بلده، بحضور أصوله، وفي حياة كثير من مشايخه، ولذلك أتيح له أن يرتب كتابه ترتيباً جيداً، أما البخاري فإنه كتب كتابه وهو متنقل بين مكة والعراق وبخارى، مما لم يدع له مجالا مثل ذاك.

٢ ـ لم يتصد مسلم لما تصدى له البخاري من إستنباط الأحكام ليبوب عليها، حتى لزم من ذلك تقطيعه للحديث في أبوابه، بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد، واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات، فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الندرة.

٣ ـ جعل مسلم لكل حديث موضعاً واحداً يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها، وأورد فيه ألفاظه المختلفة، بخلاف البخاري فإنه يذكر الطرق في أبواب متفرقة ويورد كثيراً من الأحاديث في غير الأبواب التي يتبادر إلى الذهن أنها تذكر فيها .

٤ ـ ويرجح عامة العلماء كتاب البخاري على مسلم من جهة الصحة فقالوا: «إن مدار صحة الحديث على ثلاثة أشياء:

أ ـ الثقة بالرواة.

ب ـ إتصال السند.

جـ ـ السلامة من العلل القادحة.

ولدى البحث في الصحيحين تبين أن كتاب البخاري أرجح في ذلك كله».

ـ سنن أبي داود :

وهو من تلاميذ الإمام أحمد ويحيى بن معين ومن أساتذة النسائي والترمذي، وقد أثنى العلماء على كتابه «السنن» وقام بشرحه كثير من العلماء منهم الإمام الخطابي، وأبو زرعة.

ـ المجتبي للإمام النسائي :

ذكره بعضهم بعد الصحيحين في المرتبة لأنه أشد انتقاداً للرجال.

ـ جامع الترمذي :

هو محمد بن عيسى، كان آية في الحفظ والذكاء وكان إماماً ثقة حجة ورعاً زاهداً، ترك عدداً من الكتب.

ـ سنن ابن ماجه :

قال الخليلي : ثقة كبير متفق عليه محتج بـه روى عنه علماء كثيرون وكتابه السنن هو سـادس الكتب الستة ، ومن العلماء من يعتبر الموطأ سادس الكتب الستة .

ومن كتب الحـديث أيضاً : صحيـح ابن خزيمـة ، صحيح ابن حبان ، المستدرك للحاكم ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل .

بين العقل والنقل

عن محمد بن شهاب الزهري رحمه الله قال:

«من الله الرسالة، ومن الرسول البلاغ، وعلينا التسليم»

لعلك علمت يا أخي - حفظك الله - مما مضى كيف تقبلت الأمة الإسلامية كتابي البخاري ومسلم - جزاهما الله عن الإسلام خير الجزاء - أحسن القبول، وسمتهما الصحيحين، وما حاول أحد في حقبة من حقب التاريخ الإسلامي إلى يوم الناس هذا أن ينال من حديث من أحاديثهما إلا وقد وجد من يرد عليه حاضراً يدحض قوله، ويفند رأيه، وقد قرأنا لكبار أئمة السلف الصالح كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وابن رجب، والذهبي، والشوكاني، وابن حجر، والقسطلاني، والنووي،، وابن كثير، وغيرهم كثيرون فما وجدنا لأحدهم كلمة واحدة يطعن بها في الصحيحين، ومنزلة هؤلاء من السنة المحمدية أمر لا يخفى على أحد، فهم من أعلم الناس بالحديث رواية ودراية، وهم اليوم الأئمة المشهود لهم في عالم المسلمين، ومما يؤسف له أن بعض الجهال المعتدين الذين لا يعرفون قدر هؤلاء الأئمة ولا يعرفون قدر أنفسهم يتطاولون في غرور

وجهل ويتلذذون بالتهجم على السنة الصحيحة بغير ورع، ويحاولون أن يقتحموا حصنها المنيع من غير سلاح ولا عتاد ولا عدة، فتسمع من يقول: (هذا الحديث لا يتفق مع العقل أو أنه يتعارض مع القرآن) وغير ذلك من الأقوال الفاسدة وهذا غير سبيل المؤمنين، فإن الله سبحانه وتعالى لم يتعبدنا بما نعقل، ولكنه سبحانه تعبدنا بالطاعة والانقياد والتأسي برسوله ﷺ واتباعه لقد ضل أناس أرادوا أن يحكموا عقولهم في الدين، فقالوا: لماذا هذه الصلاة أربعاً وهذه ثلاثاً وهذه اثنتان؟ لماذا الركوع مرة والسجود مرتين؟ ولماذا في هذه الأوقات بالذات؟ ولماذا هذا التفاوت في مقادير الزكاة وأنصبتها ومواقيتها؟ وما معنى هذا الطواف والسعي والرمي في الحج؟ وهكذا حتى لم يبق لهم من الإسلام شيء، وما ذلك إلا من جناية تحكيم العقل، وقد رأينا لأحد هؤلاء المبتدعين كتاباً يحاول فيه أن يفسر العبادات عقليا فما زاده الله إلا خبالا. وإني لأسأل: عقل من يريدون أن نقيس به أو نحكم به على الحديث؟ لكل إنسان عقله وتفكيره الذي يخالف بهما عقل وتفكير غيره من الناس؟ أفلا تكون النتيجة الحتمية أن يكون لكل إنسان دين خاص به حسب عقله وتفكيره؟ أما أن يخالف شيء من حديث رسول الله ﷺ لكتاب الله عز وجل فهذا محال، بل هو من قصور فهمنا

نحن فلا تعارض البتة بين القرآن والسنة الصحيحة الثابتة، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الرسول ﷺ مبلغ ومشرّع زال كثير من اللبس، فإذا قال نبي الله ﷺ: (إن الله قد حرم مكة، وأنا أحرم المدينة) فهذا تشريع منه، وإذا قال: «إن الله حرم الجمع بين البنت وأختها والبنت وأمها، وأنا أحرم الجمع بين البنت وعمتها والبنت وخالتها» فهذا تشريع منه أيضاً.

لمثل هذا نقول أن الحديث يعارض القرآن بدعوى أن القرآن فيه بيان كل شيء وليس بحاجة إلى سنة؟ ولو كنا صادقين في هذا لعلمنا أن القرآن هو الذي أحالنا إلى السنة كما سبق أن بينا.

ومن يكن ذو فم مريض   يجد مراً به الماء الزلالا

ولقد ردد أعداء السنة شبهات كثيرة حول بعض الأحاديث الصحيحة في الصحيحين وغيرهما وكلها قد أشبع العلماء القول فيها وأكدوا صحتها متناً وسنداً وحتى عقلا لهؤلاء الذين لا يركنون إلا إلى العقل، ولو أننا عملنا بالقاعدة الجليلة التي وضعها علماء السلف لأرحنا واسترحنا، وتلكم القاعدة هي:

«ما وفقك الله إلى علمه وفهمه فاحمد الله عليه، وما لم تفهمه فكله إلى عالمه سبحانه، واتهم فهمك، ولا تتهم ما

اتفقت الأمـة على صحتـه، وإذا حاك في صـدرك شيء حول نص من النصـوص فلا تجهـر به وتجعله رسـالتـك في الحيـاة وتـذيعـه وتشيعـه في كـل مكـان، فتبـوء بـإثمـك وإثم من تشككهم في دينهم».

أدب العبودية

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: في قول الله عز وجل:

﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما﴾.

أقسم سبحانه بنفسه المقدسة قسما مؤكدا بالنفي قبله على عدم إيمان الخلق حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم من الأصول والفروع وأحكام الشرع وأحكام المعاد، وسائر الصفات وغيرها، ولم يثبت لهم الإيمان بمجرد هذا التحكيم حتى ينتفي عنهم الحرج، وهو ضيق الصدر، وتنشرح صدورهم لحكمه كل الانشراح، وتنفسح كل الانفساح، وتقبله كل القبول، ولم يثبت لهم الايمان بذلك أيضاً حتى يضاف إليه مقابلة حكمه بالرضى والتسليم، وعدم المنازعة، وانتفاء المعارضة والاعتراض، فهنا قد يحكم الرجل غيره وعنده حرج من حكمه، ولا يلزم من انتفاء الحرج الرضا والتسليم والانقياد؛ إذ قد يحكمه وينتفي الحرج عنه في تحكيمه، ولكن لا ينقاد قلبه ولا يرضى كل الرضا بحكمه،

والتسليم أخص من انتفاء الحرج، فالحرج مانع، والتسليم أمر وجودي، ولا يلزم من انتفاء الحرج حصوله بمجرد انتفائه إذ قد ينتفي الحرج ويبقى القلب فارغاً منه ومن الرضا به والتسليم له، فتأمله» أهـ .

وقال الشيخ علي بن علي بن محمد بن أبي العز: «اعلم أن مبنى العبودية والايمان بالله وكتبه ورسله على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع ولهذا لم يحك سبحانه عن أمة نبي صدقت بنبيها وآمنت بما جاء به أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به ونهاها عنه وبلغها عن ربها، ولو فعلت ذلك لما كانت مؤمنة بنبيها بل انقادت وأسلمت وأذعنت، وما عرفت من الحكمة عرفته وما خفي عنها لم تتوقف في انقيادها وتسليمها على معرفته، ولا جعلت ذلك من شأنها، وكان رسولها أعظم عندها من أن نسأل عن ذلك كما جاء في الإنجيل: «يا بني إسرائيل: لا تقولوا: لم أمر ربنا، ولكن قولوا: بما أمر ربنا؟»

ولهذا كان سلف هذه الأمة التي هي أكمل الأمم عقولا ومعارفا وعلوما لا تسأل نبيها لم أمر الله بكذا، ولم نهى عن كذا، ولم قدر كذا؟ ولما فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضاد للإيمان والاستسلام، وإن قدم الإسلام لا تثبت إلا على

درجة التسليم، فأول مراتب تعظيم الأمر التصديق به، ثم العزم الجازم على امتثاله، ثم المسارعة إليه، والمبادرة به، والحذر عن القواطع والموانع، ثم بذل الجهد والنصح في الإتيان به على أكمل الوجوه ثم فعله لكونه مأمورا بحيث لا يتوقف الإتيان به على معرفة حكمته، فإن ظهرت له فعله وإلا عطله، فإن هذا ينافي الانقياد، ويقدح في الإمتثال .

قال القرطبي ناقلا عن ابن عبد البر: فمن سأل مستفهماً، راغباً في العلم ونفى الجهل عن نفسه باحثاً عن معنى يجب الوقوف في الديانة عليه فلا بأس به فشفاء العي السؤال ومن سأل متعنتاً غير متفقه ولا متعلم، فهو الذي لا يجد قليل سؤاله ولا كثيره» .

قال الإمام ابن القيم فيمن يثبت له حكم الشرع ثم يعترض أو يخالفه أو يتنطع ويغالي.

وقد بلغ بهم الشيطان أن عذبهم في الدنيا قبل الآخرة، وأخرجهم عن اتباع الرسول ﷺ ـ وأدخلهم في جملة أهل التنطع والغلو، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، فمن أراد التخلص من هذه البلية فليستشعر أن الحق في اتباع رسول الله ﷺ في قوله وفعله، وليعزم على سلوك طريقته عزيمة من لا يشك أنه على الصراط المستقيم، وأن ما خالفه من تسويل

إبليس ووسوسته، ويوقن أنه عدوّ له يدعوه إلى خير ﴿**إنما يدعو حزبه ليكونوا من أصحاب السعير**﴾ .

وليترك التعريج على كل ما خالف طريقة رسول الله ﷺ كائناً ما كان، فإنه لا يشك أن رسول الله ﷺ كان على الصراط المستقيم، ومن شك في هذا فليس بمسلم، ومن علمه فإلى أين العدول عن سنته؟ وأي شيء يبتغي العبد غير طريقته، ويقول لنفسه: «ألست تعلمين أن طريقة رسول الله ﷺ هي الصراط المستقيم، فإذا قالت له: بلى قال لها: فهل كان يغفل هذا؟ فستقول: لا، فقل لها: فماذا بعد الحق إلا الضلال؟ وهل بعد طريق الجنة إلا طريق النار؟، وهل بعد سبيل الله وسبيل رسوله إلا سبيل الشيطان؟ فإن اتبعت سبيله كنت قرينه، وستقولين: (يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين فبئس القرين).

ولينظر في أحوال السلف في متابعتهم لرسول الله ﷺ فليقتد بهم، وليختر طريقهم، فقد روينا عن بعضهم أنه قال: لقد تقدمني قوم لو لم يجاوزوا بالوضوء الظفر ما جاوزته. أهـ.

فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه

بخيال باطل نسميه معقولا، أو نحمله شبهة أو شكاً، أو نقدم عليه آراء الرجال، وزبالة أذهانهم، فنوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما نوحد المرسِل سبحانه بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل.

فهما توحيدان: لانجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسل عز وجل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا نحاكم إلى غيره، ولا نرضى بحكم غيره، ولا نوقف تنفيذ أمره وتصديق خبره على عرضه على قول شيخه وإمامه وذوي مذهبه وطائفته ومن يعظمه، فإن أذنوا له نفذه وقبل خبره، وإلا فإن طلب السلامة فوضه إليهم، وأعرض عن أمره وخبره، وإلا حرفه عن واضعه، وسمى تحريفه تأويلا. فلأن يلقى العبد ربه بكل ذنب ـ ما خلا الإشراك بالله ـ خير له من أن يلقه بهذه الحال، بل إذا بلغه الحديث الصحيح يعد نفسه كأنه سمعه من رسول الله ﷺ، فهل يسوغ له أن يؤخر قبوله والعمل به حتى يعرضه على رأي فلان ومذهبه؟ بل كان الفرض المبادرة إلى امتثاله من غير التفات إلى سواه، ولا يستشكل قوله ﷺ لمخالفته رأي فلان، بل يستشكل الآراء لقوله، ولا يعارض نصه بقياس، بل نهدر الأقيسة، ونتلقى نصوصه ﷺ.

وروى الإمام أحمد أن بعض الصحابة رضي الله عنهم جلسوا فذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ مغضباً قد احمر وجهه، يرميهم بالتراب، ويقول: مهلا يا قوم، بهذا هلكت الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضا، بل يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلىٰ عالمه) . فعلى العبد أن يجعل ما بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب إتباعه، فيصدق أنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم: هل خالفه أو وافقه ـ يكون ذلك الكلام مجملا لا يعرف مراد صاحبه، أوقد عرف مراده، لكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو بتكذيبه، فإنه يمسك عنه، ولا يتكلم بعلم، والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، والله يهدينا وإياكم سواء السبيل .

لماذا نقدم النقل على العقل؟

(أ) التعارض بين الأدلة :

الأصل أن الأدلة الصحيحة لا تتعارض في الحقيقة

مادامت سليمة في أصلها وفي فهمها، وذلك لوحدة المصدر الذي قررها وهو الوحي، وإنما التعارض يأتي فيها من ناحية الظاهر فقط، ومن ناحية خفاء وجه التوفيق بينهما، ومن ناحية توهم ما ليس بدليل دليلا، وقد يكون أحدهما عاماً والآخر مخصصاً له، وقد يكون أحدهما ناسخاً للآخر إذا توافرت شروط النسخ وهكذا !

(ب) التعارض بين العقل والنقل :

الأصل الثابت هو أنه لا يمكن في الحقيقة تعارض نقل صحيح مع عقل صريح، فإذا جاء ما يوهم التعارض :

١ ـ فإن كان النقل صحيحا فذلك الذي يدعي أنه معقول إنما هو مجهول (كأمور الغيب التي لا يدركها العقل ولا تدخل في مجال عمله) ولكن يجب التصديق بها* ولو حققت النظر لظهر ذلك .

---

* النقل أو السمع أو الشرع كلها بمعنى واحد .

وذلك كالأخبار التي يكذبها العقلانيون مثل تكذيبهم بمعجزات النبي ﷺ وقولهم : لا معجزة لنبينا محمد ﷺ غير القرآن، وتكذيبهم بنزول عيسى عليه السلام وقتله الدجال، وتأويل بعضهم أن الطير الأبابيل التي أهلك الله بها الفيل، إنما هي جراثيم .

٢ ـ وإن كان النقل غير صحيح فهو لا يصلح للمعارضة أصلا إذ لا يحتج به.

أما الإعتبارات التي تجعلنا نقدم النقل على العقل فهي :

أولا : أن العقل مصدق للشرع في كل ما أخبر والشرع لم يصدق العقل في كل ما اخبر به، قال بعضهم : (يكفيك من العقل أن يعلمك صدق الرسول ﷺ ومعاني كلامه) وقال الآخر: (العقل متول ولي الرسول ثم عزل نفسه) وقال الثالث: (العقل دابة توصلك إلى قصر السلطان ولكن لا تدخل بها عليه) لأن العقل دل على أن الرسول ﷺ يجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، والعقل يدل على صدق الرسول ﷺ دلالة عامة مطلقة .

ومن المعلوم أن العلوم الدنيوية يمكن أن يجتهد العامي فيها يصير عالماً بها، أما النبوة فلا تنال بالاجتهاد ولا بالكسب، وإذا كان الأمر كذلك فإذا علم الرجل بعقله أن هذا رسول الله ﷺ، وعلم أنه أخبر بشيء، ووجد في عقله ما ينازعه في خبره ـ كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به منه، وأن لا يقدم رأيه على قوله ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه، وأنه أعلم بالله تعالى وباليوم الآخر منه، وأن التفاوت الذي بينهما في العلم بذلك

أعظم من التفاوت الذي بين العامة وبين أهل العلم بالطب، فإذا كان عقله يوجب أن ينقاد لطبيب يهودي أو نصراني كافر فيما أخبره به من كميات محددة وأنواع معينة من الأغذية والأشربة والأضمدة والمسهلات، واستعمالها على وجه مخصوص، مع ما في ذلك من الكلفة والآلم والمرارة، لظنه أن هذا الطبيب أعلم بهذا مني، وإني إذا صدقته كان ذلك أقرب إلى حصول الشفاء لي، مع علمه بأن الطبيب يخطيء كثيراً، وأن كثيراً من الناس لا يشفى بما يصفه الطبيب، بل أحياناً يكون ما يصفه الطبيب سبباً في هلاكه، ورغم هذه الاعتبارات كلها يقبل المريض قوله ويقلده، حتى ولو كان ظن واجتهاد هذا المريض يخالف وصف الطبيب، فكيف حال الخلق مع الرسل عليهم الصلاة والسلام، والرسل صادقون مصدقون لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط؟ وأن الذين يعارضون أقوالهم بعقولهم عندهم من الجهل والضلال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال: فكيف يجوز أن يعارض ما لم يخطيء قط بما لم يصب في معارضة له قط؟

ثانياً : تقديم المعقول على الأدلة الشرعية ممتنع متناقض: وأما تقديم الأدلة الشرعية فهو ممكن مؤتلف ينقاد له سائر

الناس، ولو قيل بتقديم العقل على الشرع، لوجب أن يحال الناس على شيء لا سبيل إلى ثبوته ومعرفته، ولا اتفاق للناس عليه، وأما الشرع فهو في نفسه قول الصادق، والصدق صفة ملازمة له، لا تختلف باختلاف أحوال الناس العلم بذلك ممكن، ورد الناس إليه ممكن.

ثالثا : جاء التنزيل برد الناس عند الشارع إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا**﴾.

فأمر الله عز وجل المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله تعالى والرسول ﷺ وهذا يوجب تقديم السمع وهذا هو الواجب إذ لو ردوا إلى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم وبراهينهم لم يزدهم هذا الرد إلا اختلافاً واضطراباً، وشكاً وارتياباً، ولذلك قال الله تعالى: ﴿**كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين، وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه**﴾ وقال الله عز وجل: ﴿**اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم**﴾ وقال: ﴿**وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا**

تتبعوا السبل﴾ فالهدى الحق هو فيما بعث الله به رسوله، فمن أعرض عنه لم يكن مهتديا، فكيف بمن عارضه بما يناقضه وقدم مناقضه عليه؟.

رابعاً: القول بتقديم الإنسان معقوله على النصوص النبوية قول لا ينضبط بل أدى بهم ذلك المعقول إما إلى حيرة وارتياب، وإما إلى اختلاف بين الأحزاب رغم أن كلا منهم يدعي أن العقل يحتم صحة رأيه الذي يناقض رأي الآخر، فهم في سكرتهم يعمهون، وفي حيرتهم يتخبطون.

قال شيخ الإسلام: «حكى لي أن بعض الأذكياء ـ وكان قد قرأ على شخص هو إمام بلده ومن أفضل أهل زمانه في الكلام والفلسفة وهو ابن واصل الحموي ـ أنه قال: اضطجع على فراشي وأضع الملحفة على وجهي، وأقابل بين أدلة هؤلاء وأدلة هؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي شيء».

خامساً: أن العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به النبي ﷺ فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضا للنقل، لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فضلا عن أن يقدم عليه».

سادساً : أن هؤلاء المخالفين يسلمون أن من العلوم علوما سمعية لا تدرك بالعقل ولكن تدرك بالنقل الصحيح، وهذا كأمور الغيب الصادقة التي يخبر بها الوحي، فهناك لا يصح تحميل العقل ما لا يحتمل بأن يقحم في مجال غير مجاله، فإنه لا يدرك إلا المحسوسات .

سابعاً : أن الرسل قد يخبرون بمحارات العقول (يعني كغيبيات التي يحار العقل فيها فلا يدرك كهنها) ولكنهم لا يخبرون بمهارات العقول (يعني الأشياء التي يدرك العقل استحالة وقوعها) فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون أحياناً بما يعجز العقل عن معرفته .

ثامناً : دلالة العقل متغيرة والواقع العلمي النظري ليس (واقعا) في الحقيقة بل هو شيء متغير، بل كثيراً ما يكون متقلبا فهو مبني على نظريات ولو ربطنا الحديث النبوي بهذه المتغيرات لأصبح الحديث الواحد صحيحا يوما، ثم ضعيفا في اليوم التالي، لأنه يقاس في نظريات علمية متغيرة، فالواقع العلمي لا وجود له، لأن العلم لم يكتمل بعد. . . وعلم الله هو وحده العلم الكامل) .

تاسعاً : أننا نرى هؤلاء العقلانيين إما متنازعين مختلفين

وإما حيارى متهورين، وغالبهم يرى أن إمامه أحذق منه في هذه الأمور، ولهذا تجدهم عند التحقيق مقلدين لأئمتهم فيما يقولون من العقليات المعلومة بصريح العقل.

ولا تجد أحداً من هؤلاء الاتباع يقول: «إذا تعارض قولي وقول شيخي قدمت قولي مطلقاً» لاعتقاده أنه أكمل منه عقلا وعلماً فكيف يجوز أن يقال إن في كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة الثابتة عنه ما يعلم زيد وعمرو بعقله أنه باطل؟ وأن يكون كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به النبي ﷺ قدم رأيه على نص رسول الله ﷺ في أنباء الغيب التي ضل فيها عامة من دخل فيها بمجرد رأيه بدون الاستهداء بهدى الله والاستضاءة بنور الله الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه مع علم كل أحد بقصوره وتقصيره في هذا الباب، وبما وقع فيه من أصحابه وغير أصحابه من الاضطراب.

قال عمر رضي الله عنه: (اتهموا الرأي في الدين، فلقد رأيتني يوم أبي جندل وإني لأرد أمر رسول الله ﷺ برأيي وذلك يوم أبي جندل، والكتاب يكتب، وقال: اكتب باسم الله الرحمن الرحيم «قال اكتب «باسمك اللهم» فرضي رسول الله ﷺ وكتب وأبيت فقال: «يا عمر تراني قد رضيت وتأبى؟) وقال أيضا رضي الله عنه: السنة ما سنه الله ورسوله

ﷺ لا تجعلوا خطأ الرأي سنة للأمة».

عاشراً : أن تقديم العقل على النقل سنة إبليس اللعين حيث أعرض عن النص الصريح وقابله بالرأي الفاسد القبيح، ثم أردف ذلك بالاعتراض على العليم الحكيم وقال: ﴿أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين﴾ وقال ﴿أرأيتك هذا الذي كرمت علي﴾ أي أخبرني لم كرمته علي، وهذا يتضمن قوله لعنه الله : إن الذي فعلته من أمري بالسجود آدم ليس بحكمة ولا صواب، وأن الحكمة كانت تقتضي أن يسجد هو لي، لأن المفضول يخضع للفاضل فلم خالفت الحكمة، فأنتجت له هذه المقدمات إباءه وامتناعه من السجود، ومعصيته للرب المعبود، فجمع بين الجهل والظلم، والكبر والحسد والمعصية، ومعارضة النص بالرأي والعقل ـ وهكذا كل من عارض نصوص الأنبياء المنزلة من عند الله عز وجل بقياسه وعقله فهو من خلفاء إبليس وأتباعه، ومثل من يشترط في متابعة الرسول موافقة العقل للوحي مثل الذين قال الله فيهم : ﴿ وإذا جاءتهم آية قالوا : لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ ولهم نصيب من قوله تعالى: ﴿الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم

إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه﴾ والسلطان هو الكتاب المنزل من السماء .

وقال تعالى : ﴿وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين، ويجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق، واتخذوا آياتي وما أُنذروا هزوا﴾ وأمثال ذلك مما في كتاب الله تعالى مما يذم به الذين عارضوا رسل الله وكتبه بما عندهم من الرأي والكلام، والبدع مشتقة من الكفر فمن عارض الكتاب والسنة بآراء الرجال كان قوله مشتقاً من أقوال أهل الضلال، كما قال مالك : (أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد ﷺ لجدل هذا؟) .

وأخيرا

نقول قولا كلياً : (إن النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ لم يعارضها قط صريح معقول، فضلا عن أن يكون مقدماً عليها، وإنما الذي يعارضها شبه وخيالات مبناها على معان متشابهة وألفاظ مجملة، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية، لا براهين عقلية .

﴿فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾ .

﴿بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله﴾

﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ .

شرف الحديث وأهله :

قال الشيخ محمد جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى :
(قال بعض الصالحين : «أشد البواعث وأقوى الدواعي لي على تحصيل علم الحديث لفظ (قال رسول الله ﷺ) .

فالحاصل أن أهل الحديث ـ أكثر الله تعالى سواعدهم ورفع عمادهم ـ لهم نسبة خاصة ومعرفة مخصوصة بالنبي ﷺ ، لا يشاركهم فيها أحد من العالمين فضلا عن الناس أجمعين ، لأنهم لا يزال يجري ذكر صفاته العليا وأحواله الكريمة وشمائله الشريفة على لسانهم ، ولم يبرح نور حديثه المستبين يتردد في حَلِقِ وسط جناتهم ، ولله در القائل :

أهل الحديث هم أهل النبي وإن
لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

ويكفي أهل الحديث شرفاً دعاء الرسول ﷺ لهم في قوله (نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها) الحديث رواه الشافعي والبيهقي وسنده صحيح . وقد قيل في قوله تعالى : ﴿يوم ندعوا كل أناس بإمامهم﴾ : (ليس لأهل الحديث منقبة أشرف من ذلك لأنه لا إمام لهم غيره ﷺ .

وعن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال :

«يحمل هذا العلم ـ أي علم الحديث ـ من كل خلف عُدوله، ينفسون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين . رواه من الصحابة غير واحد، وأخرجه ابن عدي والدارقطني وأبو نعيم .

قال النووي رحمه الله تعالى: «هذا إخبار منه ﷺ بصيانة هذا العلم وحفظه وعدالة ناقليه، وأن الله سبحانه يوفق له في كل عصر خلفا من العدول يحمونه وينفون عنه التحريف فلا يضيع، وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهذا واقع، ولله الحمد، وهو من إعلام النبوة». . .

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: «لولا أهل المحابر ـ يريد أهل الحديث ـ لخطبت الزنادقة على المنابر» وقال أيضا: «أهل الحديث في كل زمان كالصحابة في زمانهم» .

وقال: «إذا رأيت صاحب حديث فكأني رأيت أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ» .

فائدة : الأدب عند ذكره تعالى وذكر رسول الله ﷺ الصحابة والتابعين عليهم رضوان الله تعالى .

قال النووي: «يستحب لكاتب الحديث إذا مر ذكر الله عز وجل أن يكتب (عز وجل) أو (تعالى) أو ما شابه ذلك

وكذلك يذكر عند ذكر النبي «صلى الله عليه وسلم» بكمالها لا رمزاً لها، ولا مقتصراً على أحدهما.

وكذلك يقول في الصحابي (رضي الله تعالى عنه) فإن كان صحابياً ابن صحابي قال (رضي الله عنهما).

وكذا يترضى ويترحم على سائر العلماء والأخيار، كل هذا وإن لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينقل منه فإن هذا ليس رواية، وإنما هو دعاء - وينبغي للقاريء كل ما ذكرنا؛ وإن لم يكن مذكوراً في الأصل الذي يقرأ منه ولا يسأم من تكرار ذلك، ومن أغفل هذا حُرم خيراً عظيماً».

فائدة الاهتمام بتجويد الحديث :

قال الإمام البديري رضي الله عنه: «أما قراءة الحديث مجودة كتجويد القرآن فهي مندوبة».

ولا يخفى أن التجويد من مقتضيات اللغة العربية، لأنه من صفاتها الذاتية؛ لأن العرب لم تنطق بكلمها إلا مجودة فمن نطق بها غير مجودة فكأنه لم ينطق بها.

ماذا نقرأ في علم الحديث؟

أولا : في علوم الحديث وأنواعها :

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث
(ابن الصلاح، ابن كثير، أحمد شاكر)
أو: قواعد التحديث (القاسمي)
أو: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح
(الحافظ زين الدين العراقي)
أو: تدريب الراوي (للسيوطي)

ثانياً : في بعض كتب الأحاديث وشرحها:

١ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ومقدمته هدي الساري (الحافظ ابن حجر)
٢ ـ صحيح مسلم بشرح النووي (النووي)
٣ ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود
(شمس الحق العظيم أبادي)
٤ ـ عارضة الأحوذي في شرح سنن الترمذي
(القاضي ابن العربي المالكي)
٥ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير (المناوي)

٦ ـ صحيح الجامع الصغير وزيادته (الألباني)
٧ ـ ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الألباني)
٨ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (الألباني)
٩ ـ جامع العلوم والحكم (ابن رجب الحنبلي)

ثالثا : في حجية السنة والرد على أعدائها :

١ ـ مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (السيوطي)
٢ ـ السنة قبل التدوين (محمد عجاج الخطيب)
٣ ـ أبو هريرة: راوية الإسلام (محمد عجاج الخطيب)
٤ ـ منزلة السنة في الإسلام (الألباني)
٥ ـ الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام (الألباني)
٦ ـ وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة (الألباني)
٦ ـ الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم (محمد بن إبراهيم الوزير)
٧ ـ تأويل مختلف الحديث (ابن قتيبة)
٨ ـ دفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهات خصومه (جماعة من نوابغ العلماء)

٩ ـ مشكلات الأحاديث والتوفيق بين النصوص المتعارضة (زكريا علي يوسف)

١٠ ـ الأضواء الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة» (للعلامة عبد الرحمن بن يحيى اليماني ـ وهو كتاب قيم يرد على الشبهات التي أثارها عدو السنة (أبو ريَّة) وفتن بها بعض الجهال إلى يومنا هذا.

الخاتمة

وأخيراً، فإن الجماعة الإسلامية وقد قدمت هذه الرسالة ترجو أن تكون قد أدت بعض واجبها في نصيحة المسلمين بما ينبغي أن يكون عليه بالنسبة للسنة من تشريف وتعزيز وتوقير.

كما نرشد الإخوة عند وقوع إشكال في فهم حديث إلى أن يرجعوا إلى العلماء الموثوق بهم من أهل السنة ويتجنبوا أهل البدع المتهمين في فهمهم للنصوص.

ولا يفوتنا أيضاً أن نؤكد أنه لا يحل لمسلم إذا بلغه نص الحديث الصحيح أن يعرض عنه إلى قول أي بشر كائناً من كان، فسنة النبي ﷺ حجة على الجميع، وليس لأحد حجة عليها، والأئمة المجتهدون ـ رضي الله عنهم ـ لا يمكن أن يتعمدوا مخالفة الحديث الصحيح؛ ولكن إذا وقع ذلك من أحدهم فهو معذور بأعذار منها: أن لا يكون الحديث قد بلغه، أو بلغه ولم يثبت عنده، أو أنه اعتقد ضعف الحديث باجتهاد خالفه فيه غيره، أو نتيجة اشتراطه في خبر الواحد العدل ما يخالفه فيه غيره، أو لنسيانه الحديث، أو لعدم

معرفته لدلالة الحديث، أو اعتقاده أنه معارض بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله، أو غير ذلك من الأعذار.

ورجاؤنا الأخير هو أن لا يفوتكم أن تدعوا لنا بالصدق والإخلاص واليقين والعفو والعافية في الدنيا والآخرة نسأل الله عز وجل أن يجعلنا ممن آخر دعواهم:

(أن الحمد لله رب العالمين)

سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فهرست

الموضوع رقم الصفحة



